الجزء الثانى من المذكرات

الباب السادس عشر

الفصل الأول

أحوال البلاد فى أعقاب استقالة وزارة البارودى

إنتهى بنا الكلام فى ختام الجزء الأول إلى قبول الخديوى لائحة فرنسا وانكلترا العدائية واستعفاء الوزارة محتجة على قبول تلك اللائحة بعد رفضها لها وبعد استدعائها لأعضاء مجلس النواب واستقلال الخديوى بإدارة البلاد ورياسة الجهادية ومعارضة طلبه باشا عصمت وكبار العلماء ومن حضر فى مجلس النواب للخديو فى قبول اللائحة المشتركة فلنأت الآن على سرد الحوادث التى أعقبت ذلك بالإيضاح الوافى والبيان الشافى فنقول .

وما طير البرق خبر استعفاء الوزارة واحتجاجها على قبول الخديوى للائحة انجلترا وفرنسا حتى بلغ الاضطراب فى جميع بلاد القطر مبلغا عظيما وأخذ القلق من النفوس مأخذا جسيما(١) فكثر اللغط وزادت بواعث الإيجاس والخوف ثم حضر إلى العاصمة جميع أعيان البلاد ومستخدمى الحكومة وقدموا لنا مئات من العرايض بواسطة مديريهم محتجين فيها على عمل الخديو هذا ومتطلبين أحد أمرين إما رفض اللائحة المشتركة المذكورة وإما عزل الخديو الذى قبل تداخل الأجانب فى أحوال البلاد الداخلية(٢) .

فلما أحسَّ الخديو بذلك أعرض إلى الحضرة السلطانية بالتلغراف يخبرها أن الوزراء استعفوا لكنهم أقاموا الحجة على قبول لائحة الدولتين وأن الجند غير راض بما حصل . فورد تلغراف من الباب العالى مآله أن الحضرة السلطانية أمرت بتشكيل لجنة عثمانية تأتى مصر بعد ثلاثة أيام للنظر فى المسألة .

---

(١) وردت تلغرافات من كافة طبقات الشعب تؤيد العرابيين فى موقفهم الوطنى .
للتفاصيل انظر : محفوظات مجلس الوزراء نظارة الداخلية ، محفظة رقم ٦ داخلية

(٢) نظرا لخطورة الموقف اجتمع عرابى برجال الجيش وهدد بمحاصرة سراى الاسماعيلية إذا لم يصدر له أمرا بإبقائه على رأس نظارة الجهادية .
محافظ الثورة العرابية ـ محفظة رقم ١٩ دويسه ١٠٤ .

ولما تعاظم الخوف حضر لمنزلى جميع قناصل الدول ما عدا قنصل فرنسا وقنصل الانجليز يطلبون منى التأمين على رعاياهم فأجبتهم بأنى قد استعفيت ولا صفة لى تخولنى تحمل هذه المسئولية العظيمة فقالوا إن الجيش لا يخالف إرادتك وأنت رئيس الحركة الوطنية فلا نأمن على رعايانا وأنفسنا إلا بإعطائك لنا كلمة الشرف بحفظ رعايانا فلأجل طمأنتهم وتسكين روعهم كتبت تلغرافا إلى جميع مراكز العسكرية بصفة انى رئيس الحزب الوطنى أرغب إليهم فيه أن يلازموا الهدوء والسكينة وأن يحافظوا على راحة العموم وخصوصا رعايا الدول الأجنبية وأن يعاملوا الكل بحسن المعاملة وكمال المجاملة(١) .

وفى ليلة السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ دعيت إلى منزل محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب فذهبت إليه ومعى إخوانى على باشا فهمى وعبدالعال باشا حلمى ومحمد بك عبيد وغيرهم من الإخوان فلما وصلنا المنزل المذكور وجدناه غاصًا بأعضاء مجلس النواب ومعهم قاضى قضاة مصر الشيخ عبدالرحمن أفندى نافذ والشيخ عبدالهادى الإبيارى إمام المعية وحصل الاتفاق على ملازمة الراحة والسكون وأن الخديوى يرفض اللائحة الثنائية ويأمر برجوعى إلى نظارة الجهادية والبحرية أو يعزل عزلا(٢) وفى أثناء ذلك حضر بحديقة المنزل جماعة من الضباط والنبهاء من الملكية وغيرهم وصاحوا بقولهم اعزلوا الخديو الذى دعا الأجانب للتداخل فى أمرنا وتهديدنا بأساطيلهم . ثم خرجت بمن معى من الضباط وتوجهنا إلى منزل محمود باشا سامى فوجدنا كثيرا من الذوات هناك ينتظرون ما عسى يحدث من مخبآت الدهر فقابلنا عبدالله باشا فكرى الذى كان استاذا ومربيا للخديوى فى صغره وقال لنا إن قتلتموه ! فقلت له من تعنى؟ فقال أعنى الخديوى ألم يقتل؟ فقلت له إننا لا نقتل أحدا بغير حكم شرعى فلا يليق بك أن تتكلم بهذا الكلام . ثم توجه كل منا إلى منزله .

---

(١) محافظ الثورة العرابية ـ محفظة رقم ٨ دوسيه ٥٣ ، ملف ٢٢٢ .

(٢) حاول سلطان باشا وبعض النواب حسم الخلاف فذهبوا إلى الخديوى وطلبوا منه أن يظل عرابى ناظرا للجهادية فرفض ، ثم اضطر إلى الموافقة بعد ذلك نتيجة للضغط الشعبى .
محافظ الثورة العرابية محفظة رقم ٨ ، دوسيه ٥٣ ـ د ـ ٨ .

وفى صباح يوم السبت ٢٣ مايو حضر لى رئيس مجلس النواب سلطان باشا وحسن باشا الشريعى وسليمان باشا أباظه وسلمونى أمر الخديو القاضى برجوعى إلى نظارة الجهادية والبحرية(١) وأخبرونى بأنهم لما وفدوا على الخديوى وجدوا جميع القناصل فى حضرة الخديوى ما عدا قنصلى فرنسا وانكلترا وأنهم طلبوا من الخديوى صدور أمره برجوعى إلى نظارة الجهادية والبحرية لأجل اطمئنان العموم فكانوا القناصل مع النواب على رأى واحد . وحين ذاك فرح الضباط والجنود وجميع الوطنيين وسروا بذلك سرورا عظيما .

صورة الأمر الخديو الذى صدر برجوعى إلى نظارة الجهادية والبحرية

قال : «ولو أنكم استعفيتم ضمن هيئة النظار التى استعفت لكن مراعاة لحفظ الأمن والراحة استصوبنا بقاءكم فى نظارة الجهادية والبحرية وأصدرنا أمرنا هذا لكم لتعلموه وتبادروا باجراء ما فيه انتظام أحوال العسكرية بالطريقة الكافلة لحفظ الأمن العمومى على الوجه المرغوب كما هو مقتضى إرادتنا(٢) .

وبعد ذلك توالى اجتماع قنصلى فرنسا وانكلترا الجنرالين بالخديوى ليلا ونهارا ثم إنى أصدرت منشورا إلى قناصل الدول تكفلت لهم فيه بتأييد الأمن والراحة لجميع سكان القطر المصرى وطنيين وأجانب مسلمين وغير مسلمين وطلبت من الخديو لزوم جمع العساكر لاستكمال الالايات على مقتضى القدر المقرر فى الفرمان السلطانى فأجابنى بالموافقة على ذلك وصدر أمر الجهادية بجمع عساكر الامدادية نمرة ٢ ونمرة ٣ استعداد لما عسى أن يطرأ من الحوادث .

فصل

ونفذت إلى سفيرى فرنسا وانكلترا فى الآستانة أوامر من حكومتيهما بأن يعرضا على الباب العالى أن يتداخل باسم أوربا فى القطر المصرى تداخلا غير مطلق بل معين الحدود وأن يكون ابتداء هذا التداخل بإرسال مأمور على سفينة واحدة حربية يحض

---

(١) انظر محافظ الثورة العرابية ، محفظة رقم ٨ دوسيه ٥٣ - د - ٨ صورة الأمر العالى الصادر إلى أحمد عرابى .

(٢) فى أعقاب ذلك أصدر عرابى أمرا بابقاء الاستحكامات تحت إشراف محمود فهمى .

الضباط المصريين على امتثال أمر الخديوى والخضوع لإرادته ويصدق على تصرفه فى أعماله السابقة فاجتمع الوزراء فى الآستانة وتذاكروا فى تداخل الباب العالى فى القطر المصرى وقرروا أنه إذا دعت الحاجة إلى ذلك فلا يكون التداخل إلا بمقتضى سياسة الحضرة السلطانية على القطر المصرى التى تعترف بها أوربا وليس على الوجه المقيد كما عرض السفيران[١]

وثبت أن فرنسا وانكلترا أرسلتا إلى الباب العالى لائحة مشتركة تطلبان فيها أن يأمر عرابى باشا وسائر زعماء الحزب العسكرى أمرا قطعيا بالذهاب إلى الآستانة وعرضت فرنسا أن يعقد مؤتمر فى الآستانة يكون أساس أعماله تأييد الحالة المقررة للقطر المصرى فوافقتها انكلترا على ذلك وطلبت ألمانيا واستوريا والروسيا وإيتاليا من الباب العالى أن يوافق على لائحة فرنسا وانكلترا وبلغت حكومة انكلترا الباب العالى أن ماتريده هو نشر العلم العثمانى فى القطر المصرى وإرسال المعتمد السلطانى على مدرعة حربية عثمانية وأثبت المسيو دى فريسنية رئيس فرنسا فى مجلس النواب الفرنسى أن لا شىء يدعو إلى تداخل الجنود الفرنساوية فى القطر المصرى لأن اتفاق الدول الأوربية وحده يتكفل بحل المشاكل المصرية على وجه سلمى بدون أن تنشأ المصاعب فى القطر المصرى . وأوضح المستر غلادستون رئيس وزراء انكلترا فى مجلس العموم أن انكلترا ترى من الواجب عليها أن تؤيد الخديو توفيق باشا فى منصبه على حسب تعهدها له وتعهده لها لما أظهره من أدلة الصداقة والإخلاص .

وفى ٢ يونيو سنة ١٨٨٢ عين درويش باشا معتمدا عثمانيا ليأتى إلى القطر المصرى ويحقق تلك التهويلات الانكليزية الفرنسية فسافر من الآستانة ووصل ثغر الاسكندرية فى سابع الشهر المذكور على السفينة الشاهانية «عز الدين» ومنها حضر إلى العاصمة للنظر فى الخلاف الواقع بين الخديوى والأمة المصرية[٢] .

(١) انظر سليم النقاش جـ ٤ ، ص٢٧٧

(٢) وصلت بعثة درويش باشا إلى مصر فى ٧يونيو ١٨٨٢ بهدف تقصى الحقائق ، والتحقيق فى أمر الخلاف بين الخديو والوزارة فأرسل كل من الخديو وعرابى مندوبين لاستقبال البعثة فى الاسكندرية عن صورة استقبال الوفد العثمانى .

انظر محافظ الثورة العرابية ، محفظة رقم ٨ ملف ٢٢٠ دوسيه ٥٣ ـ د ـ ٦ .

وكان قد اكتمل فى مياه الاسكندرية إلى ذلك التاريخ عدد من السفن الحربية التى أرسلتها الدولتان انكلترا وفرنسا وقدمت لها أيضا سفن أخرى مختلطة من سفن الدول لحماية رعاياهم عند الاقتضى .

وكانت الأسواق والشوارع والمنازل والحانات عبارة عن مجتمعات يقضى الناس فيها أوقاتهم بالتداول فى حضور الأساطيل الحربية إلى مياه الاسكندرية وفيما عسى أن تأول إليه تلك الحال إذا صممت انكلترا وفرنسا على التداخل بالقوة الحربية .

وكانت مدينة الاسكندرية مكتظة بالناس من الواردين إليها من الأجانب والوطنيين فتعاظمت المخاوف وازداد ارتعاد الفرائص بحيث كان الناظر لا يرى إلا وجوها علتها صفرة الخوف وقلوبا واجفة تملكها الرعب ونفوسا حزينة تولاها الانقباض وكان لا يمر يوم بل ساعة من غير أن يسمع الناس فيها خبرا مهما أو نبأ جديدا صحيحا أو غير صحيح .

ولما رأينا كثرة تردد السير مالت(١) قنصل انكلترا الجنرال على الخديو ليلا ونهارا واستسلام الخديوى لما يوحى به إليه علمنا أن انكلترا طامحة للاستيلاء على وادى النيل الخصيب عملا بقاعدة التوازن الدولى لتضارع بعملها هذا على فرنسا فى استيلائها على تونس الخضراء فكتبنا بذلك للحضرة السلطانية وحيث لم يكن لنا واسطة فى الآستانة تبلغ عنا مقاصدنا للسدة الشاهانية اتخذنا الشهم المقدام الصادق الأمين على راغب قبودان أحد شبان ضباط البحرية المصرية رسولا وكلفناه بإبلاغ عريضتنا إلى الحضرة السلطانية بواسطة الشيخ محمد ظافر شيخ السادة الشاذلية فصدع بالأمر واوصل الرسالة إلى الشيخ المذكور وكذلك بلغ أحمد راتب باشا ما أوصيناه بعد عودته من مأموريته الحجازية إلى دار السعادة فكتب لنا الشيخ ظافر بما صدر به النطق الشريف الهمايونى وكذلك فعل أحمد راتب باشا وكان الحامل لهذين الخطابين السيد أحمد أسعد أفندى وكيل الفراشة النبوية عن الحضرة السلطانية الذى حضر أخيرا بمعية درويش باشا وهاك ما تضمنها بعد تعريبها عن اللغة الانكليزية من تاريخ المستر برودلى وتاريخ المستر بلونت لأن أصلهما التركى ضبط بعد واقعة التل الكبير وترجم إلى الإنجليزية .

---

(١) السير إدوارد ماليت Sir Edward Malet عمل قنصلا عاما لانجلترا فى مصر أثناء الثورة العرابية .

مآل خطاب أحمد راتب باشا[١] كما يأتى

إلى ناظر الحربية المصرية أحمد بك عرابى .

قد بلغت جلالة السلطان الأعظم المحادثة التى حصلت بيننا بالسكة الحديد ما بين محطتى الزقازيق والمحسمة عند عودتى إلى الآستانة وقد أحدثت تلك المحادثة سرورا عظيما عند جلالته وأمرنى أن أبلغكم تشكراته الملوكاتية[٢] .

وأنى بلغت جلالته المعاملة الحسنة التى عوملت بها والإكرام الذى رأته عيناى مدة وجودى بالمحروسة وجلالته أظهر عظيم محظوظيته حتى أن الرضا الذى حصل عنده أقنع جلالته بحسن ولائكم وعبوديتكم أصنافا مضاعفة .

هذا وقد سعى أناس فى جعل جلالته يفتكر أنكم كنتم تسيرون على خطة مخالفة للطريق القديم (ولا أدرى كيف ذلك) ونجحوا فى تغيير فكرة جلالته نحوكم . وأما الأن بعد أن أوضحت لجلالته حقيقة المسألة ـ أقسم لكم أن جلالته متأسف جدا لكونه سمع للأقوال الكاذبة والمختلطة التى بلغت عنكم . والذى يثبت لكم ـ هو أن جلالته أمرنى أن أحرر هذا لكم وأوضح لكم فيه الخواطر الآتية لا أهمية فى من يكون خديوى مصر ـ ويجب أن تكون أفكار والى مصر ومقاصده وسيرته خالصة من الشوائب بحيث أن جميع حركاته تكون متجهة لصيانة مستقبل مصر ولتوطيد عرى العلاقات الوثيقة مع عرش الخلافة وفى الوقت نفسه يجب عليه أن يظهر الغيرة التامة والاخلاص فى تأييد حقوق البلاد ويلزم أن يتصف بهذه الصفات كل من تربع من الولاة على الأريكة الخديوية .

إسماعيل باشا وأسلافه[٣] أولئك الذين رشوا عالى باشا وفؤاد باشا ومدحت باشا وتأييدهم الخائنين فى الباب العالى ـ وبعد أن أغمضوا عيون أولئك الموظفين المذكورين

---

(١) أحمد راتب باشا أحد القواد العثمانيين الذى حضر إلى مصر بحجة المرور لأداء فريضة الحج ، وقد تقابل مع عرابى فى معسكره برأس الوادى وأبلغه السلام الشاهانى والرضا العالى وعناية الخليفة الدائمة به ، مما زاد من ثقة عرابى فى نفسه ، وجعله يعتقد أنه يعمل لإعلاء كلمة السلطان العثمانى بين المسلمين على حين كان السلطان يتعامل مع جميع الأطراف من أجل مصالحه فتارة يؤيد عرابى وأخرى يبتعد عنه .

أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ص ١٢٥ .

(٢) توسط أحمد راتب لدى السلطان لتأييد عرابى ووعد بتوصيل عرائضه للسلطة ، ولما وصل إلى الأستانه نقل إلى السلطان ما سمعه من عرابى كما كتب أحمد راتب رسالة إلى عرابى فى ٢٢ فبراير ١٨٨٢ باسم السلطان .

(٣) أعرب السلطان أنه لم يثق يوما باسماعيل أو توفيق أو حليم ، وإنما يتمتع بثقته الذين يبقون على ولائهم مدافعين عن وحدة أراضى الدولة العثمانية .

اجترءوا على ظلم المصريين وفرض الضرائب الثقيلة عليهم ومعاملتهم بالضغط والقسوة وزيادة على ذلك فانهم تداينوا ديونا ثقيلة وجعلوا المصريين يئنون تحت نير العبودية . واليوم حالتهم فى نظر الدنيا تستدعى رأفتنا الخصوصية بهم فالمركز بأكمله فى غاية من الضعف ويحتاج إلى البحث الدقيق وراء الدواء الشافى العاجل - وعليه بهمتكم قبل كل شىء منع ما عساه أن تؤدى إلى التداخل الأجنبى وأن لا تحيدوا عن الطريق الحق القويم ولا تصغوا إلى الاختلافات التى تسبب الخدعة بل يجب عليكم فى كل الأحوال منع حدوث التدابير الأجنبية التى يقصد منها إثارة الفتن بكل تيقظ وهذا هو غاية جلالة السلطان العظمى .

وبما أننا سنكاتب بعضنا فى المستقبل يلزمكم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لعدم وقوع خطأ بأننا فى أيدى الغير . وأسهل طريقة وآمنها التى يمكنكم اتخاذها الآن كفى أن تعطوا مكاتبتكم إلى الرجل الصادق الأمين الذى يحمل هذا وآخر من الشيخ محمد ظافر- وأزيد على ذلك أنه من الضرورى إرسال ضابط سرا يكون عالما بأحوال مصر ويكون من أحد أصدقائكم الذين تضعون ثقتكم فيهم ليقدم إلى أعتاب جلالة السلطان تقارير مسهبة حقيقية عن أحوال البلاد . وأرجوكم إرسال هذا بمعرفة الرجل الذى يحمل هذا الخطاب .

أحمد راتب — فى ٤ ربيع الآخر سنة ١٢٩٩

ياور جلالة السلطان — و٢٢ فبراير سنة ١٨٨٢

مآل خطاب الشيخ محمد ظافر[١] بعد التعريب كما يأتى

ناظر الحربية المصرية سعادتلو أفندم

قد قدمت الخطابين الكريمين الواردين منكم إلى جلالة السلطان وجلالته علم فى فحواها جميع عواطفكم الوطنية وتيقظكم وخصوصا وعودكم بمساعيكم لحفظ مصالح جلالته بكل إخلاص وأمانة فإنها وقعت لدى جلالته موقعا حسنا حتى إن جلالته أمرنى أن أبين لكم سروره ورضاه وأكتب لكم كالآتى : -

(١) يتضح من هذا الخطاب أن الشيخ ظافر شيخ السادة الشاذلية وشيخ الحضرة السلطانية قدم للسلطان خطابين من عرابى وإن السلطان أبدى رضاه عن عرابى خاصة وأنه يدافع عن السيادة السلطانية فى مصر .

حيث أن حفظ الخلافة واستقامتها فرض على كل واحد منا فيجب على كل مصرى السعى بمزيد الاهتمام وراء تثبيت سلطتها لمنع خروج مصر من أيدينا ووقوعها فى قبضة الأجانب الطامعين كما وقعت ولاية تونس فى أيد الفرنسيين[(١)] فنحن وضعنا كل ثقتنا فيكم يا ولدى لاستعمال قوتكم وعمل كل ما فى الإمكان لمنع حدوث شىء قبل ذلك فكن على حذر دائما ولا تغض النظر طرفة عين عن هذه النقطة المهمة ولا تتركوا أية طريقة أو وسيلة من وسائل الاحتياطات والطرق المتخذة فى عصرنا هذا واضعا نصب أعينكم دائما الغرض الذى نرمى إليه ألا وهو الدفاع عن ملتكم وبلادكم وخصوصا يجب عليكم أن تثابروا على حفظ ثقتنا بكم والروابط التى تربطكم بنا .

تلك البلاد هى بلاد مصر التى لها أهمية عظمى لدى انجلترا وفرنسا وخصوصا لدى الأولى ويوجد شرذمة من أصحاب الدسائس والفتن فى استامبول يمالئون هاتين الدولتين ويشتغلون من زمن مضى بعيد بمشروعاتهم الفاسدة التى تؤدى إلى الخراب وسوء المصير . ولذا رأوا من صالحهم ازدياد تلك الدسائس والفتن فى مصر وجهوا عنايتهم إلى ذلك بنشاط وغيرة . فرغبة جلالته الخصوصية هى أن تحذروا من أولئك الخونة الأشرار ومكائدهم وتراقبوا أعمالهم بعيون ساهرة وبناء على التلغرافات والأخبار المرسلة من الخديوى توفيق باشا أحد أعضاء الجمعية المُوما اليها نرى أنه ضعيف ومتقلب ولاحظنا أيضا أن كل تلغراف من تلغرافاته لا يؤيد الآخر بل جميعها على طرفى نقيض وأزيدكم معرفة بأنه على نظامى باشا وعلى فؤاد بك قد أثنيا عليك ثناء جميلا لدى الحضرة السلطانية وكذا أحمد راتب باشا فقد قص على جلالته موضوع الحديث الذى دار بينكما فى عربة السكة الحديدية ما بين محطتى الزقازيق والمحسمة وبما أن جلالته يضع عظيم ثقته فى أحمد راتب باشا فقد كلفنى لهذا السبب أن أظهر لكم ثقته فيكم وأخبركم بأنه حيث أن جلالته يعتبركم رجلا ذا استقامة وأمانة فهو يطلب منكم قبل كل شىء منع وقوع مصر فى قبضة الأجانب وأن لا تتركوا لهم حجة تمكنهم من التداخل فى شؤون

---

(١) أطلقت هذه الرسالة يد عرابى فى أن يفعل أى شىء لتجنيب مصر مصير تونس . والجدير بالذكر أن المسألة التونسية قد صدمت عرابى صدمه عنيفة لدرجة أنه كتب خطابا إلى السلطان حولها .
شولش : المرجع السابق ص ٢٠٨ .

مصر ، هذا وأن التعليمات التى ستصدر إلى راتب باشا فى هذا الشأن ستكتب لكم على حدتها .

قد كتبت خطابى هذا وخطاب أحمد راتب باشا بأمر جلالته بمعرفة أحد كتاب جلالته الاخصاء وبعد أن وقعنا عليهما بأختامنا فى حضرته العلية ختمنا على الظرفين هذا واعلمكم بصفة خصوصية وسرية أن جلالة السلطان لا يعول على إسماعيل ولا حليم ولا توفيق بل يعول على الرجل الذى يفكر فى مستقبل مصر ويثبت الروابط التى تربطه بالخلافة ويحترم جلالته الاحترام الواجب ويعمل بمقتضى الفرمانات السلطانية بلا تعطيل ولا تغيير ويؤيد سلطته المستقلة فى استانبول وخلافها ولا يعطى رشوة لأولئك الموظفين الخائنين .

فى ٤ ربيع الآخر ١٢٩٩ — الإمضاء

٢٢ فبراير ١٨٨٢ — الشيخ محمد ظافر

الفصل الثانى

حادث يونيو بالاسكندرية

١ - فى أسباب وقوع حادثة ١١ يونيو فى الاسكندرية

لما كبر على ساسة الانجليز نجاح المصريين فى أعمالهم الوطنية أرادوا أن يشوهوا أعمالنا فى نظر أوربا فأخذوا يفكرون فى إحداث أمر يوجب التدخل الأجنبى بالقوة الحربية فدعا المستر كوكسن قنصل انجلترا فى الاسكندرية جميع قناصل الدول وأظهر لهم أن المصريين فى هياج شديد من وجود الأساطيل الحربية فى الثغر ويخشى من هجوم الرعاع على الأوربيين وأخذهم على غرة وأن الحزم يقضى عليهم بالمداولة فيما يجب اتخاذه من التدابير والوسائل اللازمة لحفظ أرواحهم ووقاية أموالهم فعقدوا لذلك عدة اجتماعات وأخيرا قرروا بإجماع الآراء أن يحشدوا عددا عظيما من الإفرنج وأن يهيئوا له الأسلحة اللازمة ويجعلوه قائما على قدم الاستعداد لدفع الشر عند حدوثه[١] واستشاروا فى ذلك أميرى الأسطولين الفرنسى والانجليزى فوافقاهم على ذلك ثم ورد إلى دار القنصلية الانجليزية كمية وافرة من الأسلحة الجبة خانه وعلمت الضابطية[٢] بذلك فهاجت الأفكار وأوجس الناس شرا . ثم كتب قناصل الاسكندرية إلى القناصل الجنرالية بمصر بما عزم الأوربيون عليه وأنفذوا إليهم (بودنكى) قنصل السويد والنرويج معتمدا من قبلهم ليعقدوا معهم مخابرة فى هذا الشأن فلم يفز عملهم هذا بالرضى والاستصواب ولم يحز قبولا بل أنكره عليهم أكثر القناصل الجنرالية كما استدل على ذلك من تلغراف بعث به المستر مالت وكيل انجلترا السياسى فى القاهرة إلى المستر

---

(١) يتهم عبدالله النديم المستر كولفن بتدبير أحداث مذبحة الاسكندرية فيذكر أن هناك اتفاق مع السير مالت والمستر كولفن على إحداث فتنة بالاسكندرية بين الأجانب والمصريين لاتخاذ ذلك ذريعة لتدخل الأساطيل الأحنبية فى الموقف واحتلال المدينة ، ويذكر جون نيينه بأن كوكسن شجع المالطيين على التسلح غير أن هناك ما يدل عن أن تسليح الأجانب لم تكن فكرة كوكسن وحده فبعد أن انتشرت الشائعات بحدوث مذبحة للأجانب فى الاسكندرية اقترحت القنصلية اليونانية على قنصل انجلترا وغيره من القناصل وضع خطة سرية لتسليح الأجانب للدفاع عن أنفسهم وقت الحاجة ولكن هذه الخطة لم تنفذ خشية ما قد يترتب على ذيوعها بين الاسكندريين من حوادث عظيمة .

محمد أحمد خلف الله . عبدالله النديم ومذكراته السياسية ص٦٥ ، ٦٦ ،

Nınet: Arabi Pacha - Egypt 1880- 1883, p. 100

وعبدالمنعم الجميعى : الثورة العرابية بحوث ودراسات ص٤٩ .

(٢) يقصد الضبطية أو مركز الشرطة بالاسكندرية .

كوكسن قنصلها بالاسكندرية وقد وجد منشورا فى الكتاب الأزرق وهو كتاب انجلترا السياسى الذى نشرته متعلقا بأحوال مصر وهاك تعريبه :

وصل قنصل إسوج ونروج[١] الجنرال قادما من الأسكندرية وعرض على وكلاء الدول السياسيين ما عزم الأوربيون عموما فى الاسكندرية عليه من التأهب للمدافعة عن أنفسهم بالقوة المسلحة وذلك بحشد عدد وافر من الرجال وإعدادهم لهذه الغاية إذا مست الحاجة إلى إنفاذها ثم طلب إليهم الموافقة على ذلك فأبوا مصرحين بأن مشروعا كهذا يقتضى تأهبات كثيرة وتجهيزات وفيرة لتنظيم قوة كافية مؤلفة من ثلاثة إلى أربعة آلاف مقاتل وإعداد الأسلحة اللازمة لهم وفى ذلك أقوى باعث وأعظم داع لوقوع القتال فى وقت ما ، وبناء على ذلك كتبوا إلى قناصلهم بالأسكندرية ينهونهم عن الاشتراك فى هذا العمل فعليكم إذا أن تجتنبوه وتكتفوا بالمساعدة حتى يمكن لأمير الأسطول أن يوافيكم بها عند الحاجة لحماية الرعية الانجليزية ووقايتها وأن تثقوا به وتتبعوا رأيه فى التدابير التى يجب إتخاذها وإجرائها إذ ذاك .

وبما أنه يحتمل أن يكون أمر هذا المشروع للدفاع قد صار شائعا ومعروفا عند بعض الناس فأود أن لا يعرف أمر العدول عنه بغتة أو يشيع خبره شيوعا فجائيا وعليكم أن تحفظوا هذه الإفادات فى خزائه أسراركم المحصنة . وأن تبذلوا الجهد فى تسكين الخواطر بقولكم أنه ليس بين الوطنيين والأجانب خلاف أو نزاع وأن المخابرات جميعها الآن منوطة بمعتمد الحضرة السلطانية ثم بلغوا الأميرال سيمور هذه الافادات وكتب بمصر (بالتلغراف) يوم الأحد ٤ جون سنة ١٨٨٢ .

وما زال الأجانب يتأهبون ويستعدون لابقاء نار الفتنة والناس فى هرج ومرج وخوف شديد من حادث يطرأ حتى كان اليوم الحادى عشر من شهر يونيو سنة ٨٢ .

٢ ـ تفصيل حادثة اسكندرية التى حدثت فى يوم الاحد الموافق ١١ يونيو[٢] سنة ١٨٨٢

وتفصيل الخبر أن رجلا مالطيا من تبعة الحكومة الانكليزية ركب حمارا ونزل بجهة

(١) يقصد قنصل السويد والنرويج .

(٢) وقت هذه الحادثة فى نحو الساعة الثانية بعد الظهر .

قسم (اللبان) وترك صاحب الحمار[١] من غير أن يوفيه أجره فتعلق به الحمّار وطلب حقه فطعنه المالطى وألقاه صريعا يتخبط فى دمه[٢] ثم دخل إلى منزل هنالك فاجتمع كثير من الحمّارة يريدون ضبط القاتل فأطلق عليهم الرصاص من منافذ البيت الذى لجأ إليه ثم جاء مالطى آخر وأراد تفريق الحاضرين بضربهم بالعصى فضربوه وألقوه على الأرض صريعا ثم تكاثر رعاع الأوربيين وضربوا الوطنيين بمسدساتهم ولما كان الوطنيون عزلا من السلاح دافعوا عن أنفسهم بالعصى وكان منهم الحمارة والحمالون واجتمع عليهم العرب والسودانيون والصعايدة فكثرت الغوغاء واشتد اللغط وعلت الضوضاء فسلت الخناجر وأطلق الرصاص واختلط الوطنيون والأوربيون ببعضهم بعضا ولما كثر القتل فى الوطنيين انهالوا على الأوربيين من كل جهة وصوب يضربونهم بالعصى والنبابيت حتى قتلوا منهم نحو ٨٠ نفس وكذلك قتل من الوطنيين بالسلاح أكثر من هذا العدد وامتدت الفتنة إلى الشارع المعروف بشارع السبع بنات وشارع المحمودية وغيرها من شوارع المدينة وكان أكثر الأوربيين متفرقين فى جهات الرمل قصد التنزه واستنشاق النسيم اللطيف هربا من حر المدينة وذلك جريا على عادتهم فى أيام الآحاد والأعياد وأوقات الفراغ فكانت بيوتهم ومخابزهم مقفلة ولم يكن فى المدينة منهم إلا رعاع القوم من المالطية وغيرهم المهيئين لايقاد نار الفتنة بمعرفة السير مالت والمستر كوكسن[٣] من جهة والخديو وعمر لطفى باشا محافظ الثغر من جهة أخرى[٤] بدليل تلغرافا من الجفرة[٥] المتبادلة بين الخديو وعمر لطفى باشا فى ذلك اليوم كما ثبت ذلك لدى اللورد شرشهيل حين طلب من

(١) اسمه سيد العجان . انظر سليم النقاش : مصر للمصريين جـ ٨ ص ٤٣٧ .

(٢) حدث ذلك بالقرب من قهوة القزار الموجودة بشارع بحرى بك عند ملتقاه بشارع إبراهيم

(٣) حضر المستر كوكسن بنفسه إلى مكان الفتنة وأصيب بضربة حجر وعصا جرح بسببها جرحا بليغا . الرافعى : الثورة العرابية ص ٢٩٢ .

(٤) بعد أن تعهد عرابى بالمحافظة على الأمن والنظام سعى الخديو إلى إحداث شغب فى القاهرة ، ولما تعذر ذلك أرسل برقية إلى عمر لطفى محافظ الاسكندرية آنذاك جاء فيها ضمن عرابى الأمن العام ونشر ذلك فى الصحف وجعل نفسه مسئولا لدى القناصل فإذا نجح فى ضمانه هذا وثقت به الدول وصغر شأننا أما الآن وأساطيل الدول فى مياه الاسكندرية وعقول الناس متهيجة فوقوع الخلاف بين الأوربيين وغيرهم أمر محتمل فاختر لنفسك إما خدمة عرابى فى ضمانه أو خدمتنا»

لتفاصيل ذلك انظر كتابنا : عبدالله النديم ودوره فى الحركة السياسية والاجتماعية ص٩٥ .

(٥) يقصد الشفرة .

مجلس البرلمان الانكليزى محاكمة الخديوى ومعاقبته على ذلك . وبدليل تأخر المحافظ عمر باشا لطفى ومأمور الضبطية السيد بك قنديل عن تدارك إطفاء تلك الفتنة حتى تأججت نيرانها تمارض مأمور الضبطية المذكور وادعى أنه حدث له شلل فى ذراعه الأيسر ولزم فراشه ليتخلص من المسئولية(١) وليرضى عمر باشا لطفى والخديوى بعدم إجراء ما يلزم اتخاذه من التحوطات لمنع حدوث تلك الفتنة قبل انتشارها كما كان يجب عليه ولكن هو الجبن وضعف العزيمة .

وفى الساعة الخامسة من ذلك اليوم بلغ خبر تلك الحادثة إسماعيل باشا قومندان الآيات الاسكندرية فأسرع بإرسال الآلاى الخامس والآلاى السادس إلى ساحة المنشية وهو فى مقدمتهم ثم وزع البلوكات فى جميع شوارع الثغر وأمرهم بتفريق الجموع . وعند ذلك حضر المحافظ عمر باشا لطفى ، ووكيل الضبطية حسن صادق ، وساعده قومندان الآلايات فى تعيين النقط والمراكز التى يلزم حفظها بالعسكر .

وعند غروب الشمس من اليوم الحادى عشر المذكور هدأت الفتنة وسكن الاضطراب ، وتوجه كل من الثائرين إلى محله ، وانقضى الليل ولم يحدث فيه شىء يذكر غير أن الخوف كان قد ملأ القلوب فلم يستطع أحد من سكان الاسكندرية إغماض جفنيه فى تلك الليلة والعساكر متفرقة فى أحياء المدينة داخلا وخارجا والضباط يمرون عليهم ويحرضونهم على حفظ الأمن والراحة . وفيها اتجهت الرسائل البرقية مشرقا ومغربا منبئة بما حصل بعد ظهر ذلك اليوم كل ذلك ولم يخبرنى عمر باشا لطفى(٢) عن هذه الحادثة .

بل كانت مخابرته مع الخديو رأسا بدون واسطة(٣) .

---

(١) لم يخرج سيد بك قنديل مأمور الضبطية من منزله يوم الحادثة معتذرا بأنه مريض .

(٢) إن عمر لطفى بحكم وظيفته كمحافظ للاسكندرية وقت الحادث كان مسنودا إليه ملاحظة أشغال الضبطية والدائرة البلدية بالاسكندرية ومع ذلك فإنه لم يعط الأوامر بوقف المذبحة ولم يذهب إلى مكان الحادث فى الوقت المناسب ، ولم يخبر سليمان سامى قائد الحامية بالاسكندرية بشىء إلا بعد مضى الساعة الرابعة .
Broadley: How we defended Arabi p. 23.

(٣) إن عمر لطفى بحكم وظيفته كان تابعا رأسا للخديو ، ومع ذلك فإنه لم يسأل عن الأحداث التى وقعت بالمدينة بل أعفى من مسئوليتها ، وأوعز إليه الخديو أن يستعفى بدعوى المرض :
محمد رشيد رضا : تاريخ الاستاذ الإمام جـ ١ ، ص ٢٣١ .

٣ ـ فى إرسال العساكر إلى الاسكندرية لتسكين الحركة

ولما بلغت مصر أخبار تلك الحادثة اضطرب لها أهل العاصمة ونزلت على أسماعهم نزول الصواعق ، وأرسل الخديوى وكيل الجهادية يعقوب سامى وبطرس غالى إلى الاسكندرية لإجراء التحقيق فى أسباب ذلك بدون علمى وفى اليوم التالى أرسلنا الالاى البيادة الثانى بأمرة خليل بك كامل والآلاى الربع حكمدارية عيد بك محمد وبطاريتين طوبجية وبلوكين سوارى تحت قيادة طلبه باشا إلى الاسكندرية ، وأمرنا وكيل الجهادية بإعادة الأمن إلى نصابه بإشراكه مع المحافظ فى ذلك .

وفى صباح الاثنين ١٢ يونيو صدر لنا أمر الخديوى ونصه كما يأتى :

«بناء على أن الحادثة التى وقعت أمس تاريخه فى ثغر اسكندرية ما بين الأجانب والأهالى أوجبت فى قلوب الأجانب خوفا واضطرابا قد حضر لطرفنا قناصل جنرالية الدول المتحابة فى هذا اليوم بحضور دولتلو المشير درويش باشا[١] وطلبوا منا تأمين أرواح وأموال رعاياهم القاطنين بالديار المصرية ومسئوليتنا فى ذلك بصفة اننا الخديوى ومسئولية المشير المشار إليه أيضا بمناسبة وجوده بهذا الطرف مندوبا من قبل الحضرة السلطانية الفخيمة فقبلنا منهم ذلك وأمناهم على أرواح وأموال رعاياهم ثم استحضرناكم بهذا المجلس وأمرناكم شفاها بنشر التنبيهات والتأكيدات على كافة العساكر المصرية وضباطهم وامرائهم الموجودين بمصر واسكندرية والاقاليم والبنادر بزيادة الدقة والتحفظ كما يجب حتى لا يحصل شىء مغاير للأمنية بالكلية وحيث الأمر كما ذكر فنأمركم بهذا رسميا ونؤكد عليكم بإعطاء التنبيهات المشددة من طرفكم إلى العساكر المحكى عنها وأمرائها عموما بدوام التيقظ والانتباه والرعاية لحفظ الأمن والراحة العمومية وأخذ الاحتياطات الكافية بكل طرف حتى أنه إذا نظر بأى جهة حصول ما ينشأ عنه وقوع الاضطراب حالا تبادر الهيئة العسكرية الموجودة فى تلك الجهة بإجراء التحفظات الكافية أو تسكين الأحوال والاحتياط الكلى مما عساه أن يخل بشؤون الراحة وتفهموهم بأنكم كما أنتم مسئولون لدينا فى هذا الأمر فكل ضابط مسئول عنه بانفراده لديكم ولزم إصداره بذلك للإجراء كما ذكر[٢] .

---

(١) المندوب العثمانى .

(٢) نقلا عن سليم النقاش جـ ٥ ص١٣ ـ ١٤ .

وبناء على هذا الأمر العالى أصدرنا منشورا إلى جميع قادة الجند وفروع الجهادية وهذا نصه :

يوم تاريخه صدر لنا أمر من الحضرة الخديوية الفخيمة يشير بأن حضرات قناصل الدول المتحابة حضروا عند جنابه السامى والتمسوا كفالة الأمن والراحة لجميع رعاياهم القاطنين بديارنا المصرية وكان ذلك بحضور دولتلو درويش باشا المندوب من طرف الحضرة الشاهانية الجليلة وحضورنا فجنابه الكريم أمنهم على الأرواح والأموال اتكالا على ما يعلمه من أن رجال العسكرية المصرية قائمون بأداء وظائفهم القانونية التى من ضمنها حفظ الراحة العمومية والتيقظ لجميع الحوادث التى تطرأ ويقتضى التحذير منها وقد صدر نطقهُ السامى لنا بحضور حضرات القناصل المومأ إليهم ودولتلو المشير المشار إليه بنشر التنبيهات الأكيدة على كافة العساكر المصرية وضباطهم وأمرائهم الموجودين بمصر واسكندرية والأقاليم والبنادر بزيادة الدقة والتحفظ كما يجب حتى لا يحصل شىء مخل بالأمنية العمومية وقد صرح فى هذا الأمر الرسمى المشار إليه بأنه كما أننا مسئولون أمام جنابه العالى عن أخذ الاحتياطات الكافية بكل طرف حتى إذا حدث بأى جهة أدنى شىء يوقع اضطراباً لا قدر الله تعالى تبادر الهيئة العسكرية الموجودة فى تلك الجهة بإجراء التحفظات الكافية وتسكين الاضطراب وأخذ الاحتياطات الكلية لمنع ما عساه أن يخل بشئون الراحة فكذلك كل أمير من أمراء العسكرية وضابط مسئول بانفراده أمامنا عما تضمنه الأمر الكريم وما توجبه عليه القوانين من كفالة الراحة العمومية فى جهته المقيم بها وبناء على هذا نخطر حضرتكم بما تضمنه أمر الجناب الخديوى لتقوموا به حق القيام كما هو حاصل من سائر الهيئة العسكرية المصرية وعلمنا بسهركم ومن معكم من الضباط والعساكر على أداء وظائفكم يحقق لنا الأمل فى همتكم التى علمت فيكم ونشاطكم الذى عرفتم به بحيث لا يقع أمر من الأمور صغيرا كان أو كبيرا فى أى نقطة من النقط التى أنتم بها الا كنتم حصنا بينه وبين سكان ديارنا على اختلاف طبقاتهم ومعتقداتهم وتابعيتهم كما يجب على حضرتكم بذل الهمة ودوام السعى فى تسكين كل اضطراب ومنع ما يوجب قلقا أو تشويشا فى الأفكار وفى كل هذا تتخذون حسن المعاملة مع جميع الأهالى والأجانب شعارا لوظائفكم مع التمسك بالأداب الحديثة والحقوق الوطنية فى سائر الحركات والسكنات كما هو الواجب على كل وطنى

محب لوطنه ساع فى حفظه ونجاح أهله ونسأل الله تعالى أن يوفقنا لحفظ هذا النظام العائدة ثمرته على الوطن العزيز . اهـ[١] .

وعلى أثر ذلك تشكلت لجنة للنظر فى أمر تلك الحادثة مؤلفة من وكيل نظارة الجهادية يعقوب باشا سامى وبطرس باشا غالى وياور الجناب الخديوى وياور درويش باشا ومندوبى قناصل الدول الأجنبية تحت رياسة محافظ الأسكندرية عمر باشا لطفى وانعقدت بالأسكندرية وشرعت فى أعمالها وقررت فى الحال ما تخيله أعضاؤها من التدابير التى تعود بها الطمأنينة وتعم السكينة وهى معرفة مقدار قيمة المنهوبات فقط ولم يكترث مندوبوا الدول بفحص أسباب الفتنة ولا بمعرفة مقدار القتلى من الأورباويين والوطنيين مع الإلحاح عليهم بذلك أولا ، ثم إن القلق كان قد استولى على قلوب الجميع وصار سكان المدينة فى اضطراب مستمر حتى بات الناس لا يعلمون أى الأخبار صحيح وايها مكذوب فيه وفى جملة ما تناقلته الرواة يومئذ أن الأوروبيين يتأهبون للهجوم على المسلمين وأنهم يعدون العدد والسلاح ويتأهبون جماهير ليشنوا الغارة على المسلمين إلى غير ذلك من الاشاعات المقلقة فاجتمع رؤساء الجند بالاسكندرية وقرروا أن يخبروا قناصل الدول بما رؤه ملطفا للهياج فكتبوا لهم بما يأتى .

إذا لم يعنى القناصل جميعا بتسكين الهياج وإبعاد أسباب الاضطراب والفتنة على رعاياهم بعدم إجراء ما يوجب حصول المكاره فلا يكون من السهل تأييد الراحة العمومية والمحافظة على النظام والأمن فى البلاد[٢] ولما وصل هذا القرار إلى قناصل الدول تشاوروا فى الأمر ثم اتفقوا على نشر الإعلان الآتى تعريبه

إعلان

إلى جميع الأوربيين بالأسكندرية

يا أبناء جلدتنا الأعزاء

وقع أمس بالأسكندرية وقائع مهمة ولكن الجهادية المصرية أعادت الراحة وتعهد رؤساؤها بالمحافظة عليها ونحن بهم واثقون فضلا عن كوننا متوافقين مع المأمورين

(١) نقلا عن سليم النقاش جـ ٥ ص١٤ .

(٢) نقلا عن سليم النقاش : المرجع السابق جـ ٥ ص١٥ .

الملكيين والجهاديين على ما يجب إجراؤه من التدابير اللازمة المؤدية إلى وقاية الراحة العمومية وصيانتها فنتقدم إليكم أن تساعدونا بحكمتكم على القيام بهذا الغرض العمومى فلا تتقلدوا أسلحة نارية والزموا منازلكم ما استطعتم واجتنبوا أسباب المشاجرات والمنازعات .

وحرصا على المصلحة العمومية قد حصل التوافق بين جميع القناصل الموقعين على ذيل هذا الإعلان على أن يكون لقوانين القنصليات جميعا من أى تابعيه كانوا الاختصاصات المعروفة للبوليس وسائر رجال الشرطة فنكلفكم أن تمتثلوا لهم .

وكتب بالاسكندرية فى ١٢ يونيو سنة ١٨٨٢[١] . التواقيع

هونهولت	لألمانيا	مكيافللى	لإيطاليا
سوتزارا	لأوستريا والمجر	انسلين	لهولانده
باركر	لبلجيكا	زغيب	للبورتغال
ناقوس	للبرازيل	زفيلاريش	للروسية
دومريكر	للدانيمرك	بتكر	لأسوج ونروج[٢]
اونشيلا	لأسبانيا		
منشى	للولايات المتحدة الأمريكية		
كليكسوسكى	لفرنسا		
كوكسون	لانجلترا		
رنغابى	لليونان		

وفى يوم الثلاثاء ثالث عشر من يونيو ١٨٨٢ بارح الخديو مصر[٣] متوجها إلى الاسكندرية للاصطياف فيها على حسب العادة ، وقد ركبت على يساره من سراى الإسماعيلية إلى محطة مصر وكانت العساكر مصطفة على الجانبين فى ساحة المحطة

---

(١) نقلا عن سليم النقاش : المرجع السابق جـ ٥ ص١٥ ـ ١٦ .

(٢) يقصد السويد والنرويج .

(٣) يقصد القاهرة .

تعظيما له وإجلالا . وقد صحبه درويش باشا مندوب الحضرة السلطانية[١] وفى الساعة الثانية بعد الظهر وصل الخديو إلى الاسكندرية فصفت الجنود لاستقباله من رصيف محطة الثغر إلى سراى رأس التين ، وأطلقت المدافع له تحية وإجلالا جريا على العادة المألوفة .

وفى حال وصول الخديوى إلى الاسكندرية زاره قناصل الدول ما عدا قنصلى انجلترا وفرنسا الجنرالين فإنهما بقيا فى مصر خلافا لسائر القناصل فأبدى الخديوى أسفه الشديد للقناصل على ما حدث فى الاسكندرية ، ووعدهم بأن يصرف عنايته إلى عدم حدوث حادثة مثلها فى المستقبل[٢] ، وخاطبهم أيضا درويش باشا بمثل هذا الكلام ، وزاد عليه قوله انه يثق وثوقا تاما بحسن نيات الجهادية ورجالها ونبالة مقاصدهم ، وأنه على يقين من أنهم يحافظون على الراحة العمومية ما استطاعوا إلى المحافظة والوقاية سبيلا ، وكانت الأفكار قد هدأت والقلوب اطمأنت بفضل سهر العسكرية على إعادة الأمن والراحة فى أرجاء الاسكندرية .

غير أن الخديو أسر إلى السير أوكلاند كولفن المراقب العمومى الانجليزى أنه غير واثق باستمرار الأمن والراحة ، وأنه يعتبر مهمة درويش باشا كأنها قد انتهت ولم تفلح ، وأنه لا يرى بدا من وجوب مجىء جنود عثمانية لإعادة الراحة والطمأنية وما شاع هذا التصريح الصادر من الخديوى حتى اشتد قلق الناس وعظم خوفهم وعلموا من بعض قناصل الدول الكبيرة أن الخطر قريب قائم عند الأبواب ، وأنه لابد من حدوث وقائع تنخلع لها القلوب الثابتة ، وتباع فيها النفوس الغالية بأبخث الأثمان فزاد الخوف وتعاظم القلق وكثر عدد المهاجرين النازحين وكتب بعض القناصل كتابات رسمية يحضون بها رعاياهم على المهاجرة فصرح بالخوف وضعف جانب الطمأنينة تصريحا جليا وإن كان ظاهره مموها تمويها ومن ذلك كتاب بعث به المسيو سنكوفيتش قنصل فرنسا الجنرال بمصر إلى المسيو كارتر نائب الفرنساويين بالاسكندرية وهذا تعريبه :

---

(١) Dicey (Edward) The future of Egypt. p. 171

(٢) حاول الخديو تهدئة الخواطر وتخليص أذهان الأوربيين من المخاوف خاصة بعد أن هرب معظم السكان الأوربيين من الاسكندرية والتجأوا للأسطول والبواخر الموجودة فى الميناء .

يا حضرة النائب

أرى من المفيد أن ألخص لك بالكتابة مآل المخابرات والمفاوضات التى جرت بيننا من عهد قريب فقد بذلت حتى اليوم جهدى فى تسكين الخواطر وإراحة الضمائر من القلق والخوف ولكن الأحوال تغيرت ولم تبق فى مراكزها فلم يعد فى إمكانى بعد الآن أن أكفل استمرار الراحة العمومية والطمأنينة ولذلك فإنى أكلف أبناء جلدتنا أن يتخذوا أى التدابير الواقية لهم الكافلة لصيانتهم وأوصيهم بأن يلزموا جانب السكينة والهدوء وأن يعتصموا بالحكمة والحزم وخير الوسائل فى مثل هذه الظروف هو (من غير شك) الإرتحال عن هذه البلاد[1] .

وكتب بمصر فى ١٤ يونيو سنة ١٨٨٢ . التوقيع

سنكوفيتش

(١) نقلا عن سليم النقاش جـ ٥ ص١٨ .

الفصل الثالث

أحوال الاسكندرية فى أعقاب الحادث

ولما شاعت هذه الأخبار وعرف الناس أنها صادرة من وكلاء الدول السياسيين أيقنوا أنه لابد من وقوع أمر هائل وحدوث شىء مهم فركنوا إلى الفرار مسارعين ينزحون من كل جهة وصوب ثم تجدد القال والقيل واستؤنف تعاظم الخوف فى مصر واسكندرية وسائر مدن القطر المصرى[١] .

وضاقت قطارات السكك الحديدية عن المسافرين والمهاجرين ، وكان جميع عمال الحكومة وغيرهم من الوطنيين يجتهدون باقناع الناس وحملهم على العدول عن عزمهم وتسكين خواطرهم ولكنهم كانوا لا يقتنعون[٢] ولما رأينا ذلك نشرنا منشورا عموميا فى يوم الخميس الموافق ١٥ يونيو ١٨٨٢ لصق فى شوارع العاصمة والاسكندرية والمحافظات والمديريات قصد استمالة الخواطر إلى الهدوء والسكينة والاعتقاد باستتباب الراحة وهذا نص المنشور المذكور حرفيا .

إعلان من نظارة الجهادية

ناظر الجهادية أحمد عرابى باشا أعلن كل سكان القطر المصرى من المصريين والأوربيين رسميا أن الحضرة الخديوية الفخيمة كفلت الأمن والراحة فى جميع جهات القطر امام حضرات قناصل الدول المتحابة ، وتكفل ناظر الجهادية أيضا بصيانة الأرواح والأموال وحفظ سكان البلاد على اختلاف طبقاتهم ومعتقداتهم ، وتابعيتهم ، وقد انتقل الجناب الخديوى إلى اسكندرية بعائلته لدفع الأوهام من الأفكار واطمئنان القلوب[٣] .

---

(١) اقترنت الشائعات التى أذاعها المتصلون بالقنصلية البريطانية بأن الحالة تستوجب التدخل المسلح من جانب الدول بهدف الحيلولة دون تهدئة الخواطر ورجوع الأمور إلى نصابها .

الرافعى : الثورة العرابية ص ٢٩٩ .

(٢) استمرت الهجرة من الاسكندرية حتى بلغ عدد الراحلين عنها لغاية يوم ١٨ يونيو ٣٢,٠٠٠ مهاجر ، وبلغ عددهم ستين ألفا قبيل ضرب الاسكندرية .

John Ninet: Arabi Pacha. p. 162

(٣) وإلى جانب ذلك وصل الخديو إلى الاسكندرية ليكون بعيدا عن القاهرة التى تركزت فيها قوة العرابيين ولعله أراد أن يكون على مقربة من الأسطولين .

وبقى ناظر الجهادية بمصر لمراقبة الأحوال وصيانة البلد وكتب لأمراء العسكرية المصرية فى سائر الجهات ببث الراحة والسهر على حفظ الأمن ، وصيانة النفوس . وعلى هذا فديوان الجهادية يعلن الجميع حفظا للأفكار من الأراجيف والاشاعات الكاذبة .

ووفد من مصر على الأسكندرية أكثر قناصل الدول كما سبق بيانه وبقى المستر مالت وكيل انجلترا والمسيو سنكوفيتش[١] وكيل فرنسا فى العاصمة حتى ورد إلى الأول منهما تلغراف من لندره[٢] يأمره بالمجئ إلى الثغر وأن يرافق الخديوى أينما ذهب وحيثما توجه فأتى الأسكندرية صادعا لأمر حكومته وتبعه أيضا المسيو سنكوفيتش قنصل فرنسا الجنرال .

وفى ذلك الوقت بدت علائم الشقاق بين الدول الأوربية فانحازت دولة ألمانيا واستريا وايطاليا والروسيا إلى الباب العالى وانفردت الدولتان الغربيتان فرنسا وانجلترا فى سياستهما ثم حصل بعض الفتور فى صلات هاتين الدولتين حتى توهم الناس ان انجلترا ستنفرد وحدها فى المسألة المصرية وتكون سائر الدول الباقيات معارضات لها وأيد هذا الوهم ما كان فى تلك الأثناء من تداخل قنصلى المانيا واستريا بمساعدة درويش باشا وسعيهما لدى الخديو فى تشكيل وزارة جديدة[٣] يكون عرابى باشا من أعضائها ويبقى فيها ناظر للجهادية والبحرية[٤] ونصحهما له بأن حال البلاد لا تصلح والقلاقل لا تحسم والطمأنينة لا تحصل إلا بتشكيل الوزارة على الصفة التى تقدم ذكرها وألحا عليه بذلك فأزعن ، واستدعى شريف باشا ثم مصطفى باشا ثم غيرهما وكلف كلا منهم بتشكيل الوزارة فأبوا جميعا لما علموه من مقاصد الحكومة الانجليزية ثم استدعى إسماعيل راغب باشا وكلفه بتشكيل وزارة تحت رياسته وأن يكون ناظر للخارجية[٥] أيضا .

---

(١) يقصد عرابى المسيو سنكفكس Scienkiewicz قنصل فرنسا العام .

(٢) يقصد لندن .

(٣) بعد استقالة البارودى فى ٢٧ مايو ٨٢ ظلت مصر بلا نظارة فتولى الخديو توفيق مهام رئاستها ، ونتيجة لمذبحة الاسكندرية اتجهت الأنظار إلى تأليف وزارة جديدة تضطلع بمهام الحكم ، فشكل راغب باشا هذه الوزارة .

(٤) طلب الخديوى فى الأمر العالى الذى وجهه إلى رئيس النظار الجديد إبقاء عرابى ناظرا للجهادية والبحرية .
انظر : محفوظات مجلس الوزراء ـ محافظ الداخلية محفظة رقم ٧٠ تحت عنوان صورة الأمر العالى الصادر إلى راغب باشا فى ٤شعبان ١٢٩٩هـ .

(٥) نقلا عن سليم النقاش : المرجع السابق جـ ٥ ص٢١ .

الفصل الرابع
فى وزارة راغب باشا

وفى ١٦ يونيو[١] سنة ١٨٨٢ صدر لى أمر الخديوى بذلك وهذا نصه :

حيث أن الحالة الحاضرة تستدعى وجود هيئة يعتمد عليها فى مباشرة أشغال ومصالح الحكومة انتخبنا وعينا سعادة إسماعيل باشا راغب رئيسا لمجلس النظار وأمرناه بتشكيل وانتخاب هيئة يعتمد عليها والعرض عنها بطرفنا لصدور أمرنا باعتمادها فليكن فى علمكم حالة مقام الرئاسة لعهدة الباشا المشار إليه وكونوا جميعا يدا واحدة فى المساعدة والمعاونة وصرف الاقتدار والامكان لما فيه انتظام الإدارة وحسن سير الأعمال واستتباب الأمن والراحة بأطراف وأكناف البلاد نسأل الله التوفيق والإصلاح[٢] .

وفى السابع عشر من الشهر المذكور أجبت على ذلك بما يأتى :

مولاى

تشرفت بالإرادة السنية الواردة إلى من سموكم بطريق التلغراف ناطقة بتوجيه رياسة نظار حكومتكم إلى سعادة إسماعيل باشا راغب نظرا لما تقضى به الأحوال الحاضرة من احتياج الحكومة إلى هيئة نظار يعتمد عليها فى مباشرة أشغال الحكومة فى تلك الأحوال وقد توجه إلينا الأمر من سموكم فى تلك الإرادة بأن نكون يدا واحدة فى المساعدة والمعاونة على تحسين الأحوال بقدر ما فى الإمكان والاستطاعة وإننى بالأصالة عن نفسى والنيابة عن جميع ضباط العسكرية نبدى لعظمتكم إرتياحنا لهذا التعيين رجاء أن يؤدى إلى الغاية المقصودة منه فقد اشتهر سعادة الباشا المشار إليه بالدراية والدربة فى أعمال الحكومة لما انه تقلب فى الوظائف المهمة زمنا طويلا واشتهر أيضا بالأمانة والاستقامة وحيث أن أوامر الحكومة انما تصدر لصالح البلاد ورفاهيتها وتمتعها بالراحة الكاملة فنحن مستعدون لتنفيذ تلك الأوامر ونؤدى واجباتنا فى ذلك بكل ما فى الوسع والطاقة ونسأل الله حسن التوفيق[٣] . اهـ .

---

(١) صحتها فى ١٧ يونيو .
انظر النظارات والوزارات جـ ١ ص ١١١ .

(٢) نقلا عن سليم النقاش : المرجع السابق جـ ٥ ص٢١ .

(٣) نقلا عن سليم النقاش : المرجع السابق جـ ٥ ص٢١ .

وبناء على ذلك ثم تشكل الوزارة الجديدة فى ٢٠ الشهر على ما فى البيان الآتى :

إسماعيل راغب باشا	رئيس النظار وناظر الخارجية
أحمد رشيد باشا	ناظر الداخلية
عبدالرحمن بك رشدى	ناظر المالية
أحمد عرابى باشا	ناظر الجهادية والبحرية
على باشا إبراهيم	ناظر الحقانية
سليمان باشا أباظه	ناظر المعارف
محمود باشا الفلكى	ناظر الأشغال(١)
حسن باشا الشريعى	ناظر الأوقاف

وفى الحادى والعشرين من الشهر السالف الذكر شرعت الوزارة الجديدة فى الأشغال ثم عقدت جلستها ونظمت لائحتها وفيها بيان المنهج الذى يجب أن تسير على مقتضاه وقد طوى رئيس النظار هذه اللائحة فى كتاب رفعه إلى الخديوى بتاريخ ٢شعبان سنة ١٢٩٩ وهذا نصه :

مولاى

توجهت إلى عناية عظمتكم فعهدتم إلىَّ بتشكيل هيئة نظاره جديدة فأول واجب على هو أن أعرض على مسامعكم الشريفة الأصول التى تعتبرها الهيئة المشكلة تحت رئاستنا أساسا لجميع إجراءاتها فأعرض أن حالة القطر المصرى قد أخذت أشكالا متنوعة فى أزمنة متقاربة بالنسبة للأمور المالية والإدارية غير أن الحكومة قد تقررت فيها أصول واجبة الرعاية فى جميع الأحوال ولها أصول ينبغى تقريرها فى المستقبل على قواعد راسخة أيضا أما الأصول المقررة الواجب الرعاية فهى الفرمانات السلطانية العلية الشأن والأوامر الصادرة فى تنظيم المالية والكفالات المأخوذة لتسهيل سداد الديون

(١) ذكر فى الأمر العالى ناظرا للنافعة وهى نظارة الأشغال وسميت بذلك بعد إضافة الزراعة إليها .
انظر : النظارات والوزارات جـ ١ ص١١٦ .

المنتظمة والطرق التى اتخذت لتسديد الديون السائرة ووجود قلم المراقبة على حدوده المذكورة فى الأمر الكريم الصادر بتحديدها وجميع ما حواه قانون التصفية وتأسيس مجلس النواب بلائحته الأساسية والانتخابية الصادر عليهما الأمر العالى باعتمادهما وجميع العهود والمواثيق الدولية فجميع هذه الأصول الثابتة التى روعيت قبل الآن بكمال الضبط ستراعى فى هيئة النظارة الجديدة بغاية الدقة بل إن هذه الهيئة ستأخذ بجميع الأسباب الموجبة لتثبيت هذه الأصول وتقوية جانبها فإنها ترى فى ذلك توفيقا بين المصالح يعود على البلاد بأجل المنافع وأما الأصول التى يجب بذل الجهد فى ترتيبها على قواعد أساسية موافقة للأصول الثابتة توضع باشتراك هيئة النظارة مع مجلس النواب وتصديق عظمتكم فهى الأصول الأساسية التى تعين حقوق الحكام والمحكومين من كل صنف والقوانين الإدارية والقضائية وتنظم حالة الإدارة والقضاء على وجه يلائم مصالح البلاد ويحفظ لها صورتها المدنية فهذه الأصول ستأتى بما فى الوسع لإصلاحها ومنها ما نخصه بالذكر لضرورة الحوادث التى طرأت على البلاد أخيرًا ونبتدئ العمل به من أول يوم يستلم فيه النظار وظائفهم وهو :

أولا : أن يصدر عفو عمومى ويدرج فى الجرائد الرسمية باللغتين العربية والفرنساوية عن كل من عليه مسئولية أو له اشتراك فى الحوادث الأخيرة وهذا عدا المشتركين والمسئولين فى حادثة اسكندرية وفى المواد الحقوقية فلا يشملهما العفو .

ثانيا : لا يُعامل أحد بجزاء ما إلا بعد محاكمته فى مجلس بمقتضى القانون وصدور الحكم عليه .

ثالثا : لا تجرى مخابرات فى المصالح السياسية من مأمورى الحكومة مع أحد وكلاء الدول بالقطر المصرى إلا من طرف ناظر خارجية حكومتكم فقط وعليه أن يستشير مجلس النظار فى الأمور المهمة وإن حصلت مخابرة من أحد المأمورين فلا تعتبر ولا يعتد بها .

رابعا : الأوامر التى تصدر بالاجراء والعمل يكون إصدارها على موجب الديكريتو العالى المؤرخ فى ٢٨ أغسطس سنة ٧٨ ومما ترى الاهتمام به واجبا علينا ايجاد الوسائل لتوسيع دائرة المعارف والصنائع وتحسين أحوال الزراعة والتجارة وكل ما يعود على البلاد

بالثروة فهذه يا مولاى هى المبادئ التى يكون عليها العمل من هيئة نظارتكم الجديدة ولا ريب فى انها تكون كاملة لأهالى الديار المصرية بأتم الفوائد وأن لى وقوفا تاما بأن الدول العظيمة ستعد هذه الأصول ضامنه للراحة والهدوء الأبديين وإن جميعها ستساعدنا كل المساعدة على القيام برعايتها خصوصا دولتنا العلية العثمانية التى لا يسرها إلا أن ترى أهالى أوطاننا فى أرغد عيش ورفاهة بال فان حسن لدى مولاى ما أوضحته فى هذا البيان فليحسن بالتصديق على هذا التقرير وإنى لعظمتكم الخاضع والخادم المتواضع[١] .

الإمضاء . إسماعيل راغب

وقد أجاب الخديوى على كتاب راغب باشا بما يأتى :

قال : إنهُ كوثوقى التام فى فطنتكم واعتمادى على حسن درايتكم قد كلفتكم فى هذا الوقت المهم بتشكيل هيئة نظارة جديدة تحت رياستكم يحصل بها الثقة فى هذه الأحوال الحاضرة فاجبتم لذلك ودفعتم الينا بيان مبادئ هذه الهيئة وهى إقرار الأصول المقررة الواجبة الرعاية بمقتضى الفرمانات السلطانية العلية الشأن والأوامر المتعلقة بانتظام المالية والكفالات المأخوذة لتسهيل سداد الدين المنظم والطرق التى اتخذت لتسديد الديون السائرة ووجود قلم المراقبة على حدوده المقررة وجميع ما حواه قانون التصفية ولوائح تأسيس وانتخاب مجلس النواب وجميع العهود والمواثيق الدولية مع اشتراك هيئة النظار مع مجلس النواب فى ترتيب أصول على قواعد أساسية موافقة للأصول الثابتة وبتصديقنا عليها تكون أصولا أساسية تبين حقوق الحكام والمحكومين من كل صنف والقوانين الإدارية والقضائية وتنظيم حالة الإدارة والقضاء على وجه يلائم مصالح البلاد ويحفظ لها صورتها المدنية ثم ومن تلك المبادئ ما يبتدأ العمل به من أول يوم يستلم فيه النظار وظائفهم وهو :

أولا . إصدار عفو عمومى ليعلن فى الجرائد الرسمية باللغتين العربية والفرنسوية عن كل من عليه مسئولية أو له اشتراك فى الحوادث الأخيرة عدا المسئولين والمشتركين فى حادثة الاسكندرية وفى المواد الحقوقية فلا يشملهم العفو .

(١) نقلا عن سليم النقاش : المرجع السابق جـ ٥ ص٢١ ـ ٢٢ .

ثانيا . لا يعامل أحد بجزاء ما إلا بعد محاكمته فى مجلس بمقتضى القانون وصدور الحكم عليه .

ثالثا . لا تجرى مخابرات فى المصالح السياسية من مأمورى الحكومة مع أحد وكلاء الدول بالقطر المصرى إلا من طرف ناظر الخارجية فقط وعليه أن يستشير مجلس النظار فى الأمور المهمة وإن حصل مخابرة من أحد المأمورين فلا تعتبر ولا يعتد بها .

رابعا . الأوامر التى تصدر بالاجراء والعمل يكون إصدارها على موجب الدكريتو المؤرخ فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ لآخر ما أوضحتموه عن وجوب الاهتمام فى وسائل اتساع المعارف والصنائع وتحسين أحوال الزراعة والتجارة وكل ما يعود على البلاد بالثروة وحيث أن هذه المبادئ التى بينتموها هى أساس أفكارنا لما فى ذلك من الوسائل والوسائط الموصلة لأسباب العمران وسعادة البلاد فأملى بالعناية الإلهية وحسن مساعى الهيئة الجديدة إجراء كل ما يعود بالفائدة وانتظام الأحوال نسأله التوفيق والنجاح[١]اهـ .

وفى ٥ شعبان سنة ١٢٩٩ الموافق ٢١ يونيو سنة ١٨٨٢ بعث الخديو إلى رئيس مجلس النظار بالكتابة الآتية[٢] :

قال : فى علمكم الحادثة الفظيعة التى وقعت فى ثغر اسكندرية فى يوم الأحد الموافق ٢٥ رجب سنة ٩٩ و١١ يونيو سنة ١٨٨٢ وما ترتب عليها من إعدام وجرح جملة نفوس أجانب ووطنيين ونهب أمتعة جملة من الدكاكين وامتداد الحادثة زمنا ترتب عليه انتشار الفتنة وسريانها إلى مواقع متعددة فى البلد وكانت النتيجة بعد نهاية الواقعة سلب الأمنية العمومية للأجانب ولم تقتصر هذه الحالة على ثغر الأسكندرية بل سرى فقد الأمنية بباقى الثغور والبنادر وبالذات مدينة مصر[٣] وهرع التجار والرعايا الأوربيون إلى القيام والسفر من القطر المصرى ومع ما صار من النشر والإعلان والتفهم بوجود الأمنية والتزامنا بها ومسئوليتنا عنها ما زالت التجار تترك محلات متاجرها وأعمالها وتسافر إلى الخارج وقد تعطلت لأسباب وتوقفت التجارة وتعذر وجود النقدية بالكلية لعدم وجود تجار للأخذ والعطاء وكل ذلك من نتائج تلك الواقعة السيئة التى تسبب منها هذا الضرر

---

(١) نقلا عن سليم النقاش : المرجع السابق جـ ٥ ص٢٣ ـ ٢٤ .

(٢) النظارات والوزارات جـ ١ ص١١٨ .

(٣) يقصد القاهرة .

العظيم مما يتأسف منه للغاية لعدم سبوق نوادر مثل هذه بالأقطار المصرية يترتب عليها ما يؤول عنه التأخير الكلى للبلاد والضرر العام سواء كان لأهالى البلاد خاصة أو للأجانب الذين تركوا أموالهم وأملاكم وقاموا بغتة خشية مما وقع وحيث أن هذه الحادثة من أهم الأمور ومن المعلوم أن حدوثها وحصولها بالكيفية التى وصلت إليها لابد من أسباب ومسببات تعلم عند البحث والفحص الدقيق فينبغى المبادرة والالتفات لهذا الأمر المهم والوقوف على السبب المنتج لهذه الحادثة والأسباب التى أوجبت اتساعها واستمرارها زمنا بدون تدارك أمرها فى وقته والمسئول عنها وفى وقوعها والمهمل فى عدم تلافى أمرها وإظهار الفاعلين والمسئولين والمشبوهين والعرض لطرفنا عن ذلك فى أقرب وقت لترتيب الجزاء المقتضى على من يستحق بحسب درجات الجنايات والجنح التى تتضح من التحقيق كما أنه من حيث هذه الحالة أورثت للأجانب تخوفًا نشأ عن هذا تنافر بينهم وبين الوطنيين وانقطعت بين الفريقين تقريبا صلات المحبة والمسالمة ولا يليق ترك هذه الثغرة على حالها بدون تدارك أمرها وإجراء ما فيه بقاء واستمرار معاملات الألفة وحسن الامتزاج بينهما فمن المهم أيضا استعمال الوسايط والمقايسات الفعالة لإعادة ما كان بين الأجانب والأهالى من التحاب وحسن المعاملة وارجاع ما فقد من الأمنية واستدراك تمشية أحوال التجارة العمومية بالأقطار المصرية حسب ما كانت عليه الحال قبل حصول هذه الحادثة بحيث أن هذه الإجراءات تكون بغاية السرعة لأن هذا الأمر لا يقاس بسائر الأمور ولا بأى حادثة من الحوادث ومن الضرورى الاهتمام به وانجازه بوقت مستقرب كما هو لازم(١) اهـ .

وعلى أثر ذلك انعقد مجلس النظار فى سراى رأس التين برئاسة راغب باشا وتليت فيه هذه الكتابة فأصدر القرار الآتى نصهُ :

بالتذاكر فى هذه المسئلة المهمة رؤى أن هذه الحادثة (حادث ١١ يونيو) فى الواقع أمرها مهم جدا ووقوعها بالصفة التى حصلت بها داخل ثغر اسكندرية مما يبعث على الأسف الزائد خصوصا وكونها مع أجانب مستأمنين وبيننا وبينهم صلات المعاملة ومناسبات التجارة التى هى من أعظم أركان الثروة والعمارية وما كان يخطر بالفكر وقوع

---

(١) نقلا عن سليم النقاش جـ ٥ ص٢٥ .

حادثة مثل هذه فى هذا الثغر بل ولا فى أى جهة من جهات القطر المصرى كما هو سابق وثابت من شهرة هذه البلاد بالأمنية خصوصا واحترام الأجانب القاطنين بها والمترددين عليها مما هو مترتب على وجودهم من الانتفاع المتبادل بيننا وبينهم مما أشارت به الحضرة الخديوية من المبادرة بإجراء التحقيقات الدقيقة المترتب عليها معرفة السبب والمسبب والمسئول والمهمل فى هذا الأمر لترتيب الجزاء المقتضى على من يستحق بحسب درجات الجنايات والجنح التى تتضح من التحقيق هو من أهم ما يلزم له الرعاية والالتفات من هيئتنا هذه الحاضرة التى جعلت هذا الأمر المهم باكورة أعمالها وبادئ بدئ فى أفكارها . وحيث أنه وإن كان قبل تشكيل هذه الهيئة كان تعيين قومسيون لتحقيق القضية المحكى عنها تحت رئاسة عمر باشا لطفى محافظ اسكندرية فالأوفق والحالة هذه أن يتشكل كومسيون[1] للفحص والتحقيق تحت رئاسة سعادة عبدالرحمن بك رشدى ناظر المالية ويكون مركبا من ثمانية عشر عضوا نصفهم من مأمورى الحكومة الخديوية والنصف من مندوبى قناصل الدول المتحابة فمأمورو الحكومة هم سعادة قدرى باشا من مأمورى الحقانية وسعادة يعقوب باشا وكيل الجهادية وسعادة بطرس باشا وكيل الحقانية وحضرة حماد بك من أعضاء المحكمة المختلطة باسكندرية وحضرة حسن بك محمود رئيس مجلس الصحة البحرية والكورنتينات وحضرة إبراهيم بك الألفى رئيس مجلس ابتدائى اسكندرية وحضرة حسين بك واصف من مأمورى الحقانية وحضرة إبراهيم بك فؤاد رئيس مجلس الجيزة والقليوبية وحضرة يوسف بك برتو مأمور الدائرة البلدية باسكندرية أما مندوبو القناصل فيكتب عنهم من نظارة الخارجية لجناب مسيو دورمارتينى قنصل جنرال دولة ايطاليا الفخيمة بصفة أنه أقدم حضرات القناصل أمثاله كى أنهُ بمخابرة جنابه مع باقى القناصل يجرى انتخابهم وتعيينهم مع تفهيم جناب القنصل المومى اليه عن الغرض المقصود من هذا التحقيق والنتيجة المأمول الحصول عليها من إجرائه ليكون مندوبو القناصل مرخصين فى الاشتراك مع مندوبى الحكومة فى مباشرة اتمام التحقيقات والاجراءات المنصوص عنها بالإرادة السنية المشار اليها آنفا وبانضمام هذا القومسيون واجتماعه باسكندرية يباشر فى إجراء ما يترآى له موافقا لسهولة التحقيق بواسطة تشكيل الجناب خصوصية من أعضائه يتفرع فيها النظر والبحث الدقيق

(١) يقصد قوميسون بمعنى لجنة .

الذى أشار عنه الخديو المعظم فى مشتملات ومتفرعات هذه المشكلة المهمة لما فى ذلك من الفائدة لسهولة الحصول على انجاز التحقيق فى وقت مستقرب وكل ما تم نظره وتحقيقه فى اللجنات المذكورة ينظر فيه بهيئة القومسيون ويتمم له ما يلزم من الاجراءات العمومية وبعد نهاية التحقيق بسائر أطرافة تعمل النتيجة المستوفاه عن ذلك وتعرض للاعتاب السنية للنظر فى ذلك . هذا وحيث أن الجزء المهم فى هذا المقام أيضا إنما هو مسئلة التأمين العام وإجراء ما فيه منع الجفوة والنفور الذى حصل فيما بين الأهالى والأجانب وإعادة حالة التجارة كما كانت عليه من الرواج ومن كل معلوم أن جميع ذلك مسببات ونتائج هذه الحالة الفظيعة فمن جهة التأمين هذا بحمد الله تعالى ونفوذ الحضرة الخديوية حاصل بسائر أطراف وأكناف الأقاليم والثغور والمدن والبنادر وعموم البلاد على ما يرام مع دوام الرعاية لذلك منا جميعا حتى لا يتأتى بعناية الله تعالى أمر مغاير وما عدا هذا من باقى المسببات المتقدم ذكرها يزول بعناية الله تعالى بزوال السبب الذى يتوقف على معرفة نتائج التحقيقات التى يجريها القومسيون المشار إليه هذا الذى ترآى ومن طرف مقام رئاسة المجلس يجرى تنفيذه الإمضاءات .

(رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية) (ناظر الداخلية) (ناظر الجهادية والبحرية) (ناظر الحقانية) (ناظر المعارف) (ناظر الأوقاف)[١] .

وفى ثانى وعشرين يونيو سنة ٨٢ كتب راغب باشا إلى قناصل الدول ينبئهم بمآل اللائحة التى رفعها إلى الخديوى بتاريخ ٢ شعبان سنة ٩٩ الموافق ١٨ يونيو سنة ١٨٨٢ فأجابوا كلهم (ما عدا وكيلى فرنسا وانجلترا) على كتابه بما أوضحوا فيه أنهم راضون عنما كان[٢] مسرورون بانحسام المشاكل وانهم قائمون على قدم الاستعداد لمساعدة الوزارة الجديدة[٣] على تذليل المصاعب وحسم الفتن وإزالة العراقيل السياسية والإدارية إلى غير ذلك مما دل على رضاهم ورضاء دولهم عن تشكيل الوزارة على ذلك الهيئة .

وأما وكيلا فرنسا وانجلترا فقد أجابا بما توجبه عليهما الاصلاحات الرسمية فى مثل هذه الحال كأنهما قالا فى جوابهما للوزارة وصلنا كتابكم وأحطنا علما بما فيه أى أنه

(١) نقلا عن سليم النقاش جـ ٥ ص٢٦ .
(٢) صحتها عما كان .
(٣) يقصد وزارة راغب باشا .

صار فى علمنا أنه قد تم تشكيل الوزارة على الصورة الفلانية ـ ولم يزيدا على ذلك شيئا مما يدل على الرضا والاستحسان أو عدمهما وفى ذلك إشارة كافية إلى أنهما لم يكونا راضيين عما كان ولم يحل ما جرى لديهما ولدى دولتيهما محل القبول ولكن بالرغم عن كل ذلك لم تضعف عزيمة الوزارة الجديدة بل شرعت فى أعمالها بعزم ونشاط ساعية فى علاقات[١] المشاكل وتدبير الأمور وإصلاح ذات البين[٢] ولكن السياسة الانجليزية لم تتركها تتمكن من إجراء الإصلاح المقصود ولذلك ورد بالتلغراف أن الدول لا تسمح البتة لدولة واحدة (أعنى انجلترا) أن تنفرد فى المسئلة المصرية وتستبد بها وأنه لابد من عقد مؤتمر للنظر فى المسألة المصرية وكان الباب العالى شديد التمنع من عقد المؤتمر ويعارض فى تأليفه كل المعارضة[٣] ثم جاء نبأ عما صرح به اللورد سالسيورى فى دار الندوى[٤] الانجليزية متضمنا أن انجلترا وحدها قادرة على انفاذ ما تروم انفاذه بالقطر المصرى ولو عارضتها فيه أوربا بأجمعها وسائر ممالك الأرض وكانت المخابرات جارية بين الدول فيما يتعلق بالمؤتمر وعقده بالآستانة وفى أمر جنود عثمانية أو أوربية مختلطة وقد رأينا فى الكتاب الأزرق الانجليزى عدة رسائل ومحررات سياسية مهمة تتعلق بالمؤتمر المذكور وسياسة الدول فى المسئلة المصرية فرأينا أن نؤثر عنه ما يهمنا الوقوف عليه من تلك المحررات إتماما للفائدة[٥] وهاك رسالة من السير (باجت) سفير انجلترا لدى حكومة ايطاليا الى اللورد غرانفيل وزير خارجية الانجليز فى ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٢ .

(١) صحتها ملاقاة .

(٢) اهتمت وزارة راغب باشا بتهدئة الخواطر فى محاولة منها لإعادة العلاقات الطيبة بين أهالى الاسكندرية والأجانب فأصدرت تعليمات لخطباء المساجد ووعاظها بأن ينصحوا الناس بموادة النصارى وغيرهم من المخالفين فى الدين .

(٣) رفض الباب العالى فكرة المؤتمر فى أول الأمر بحجة أن إيفاد درويش باشا إلى مصر كان لحل المشكلة ، كما رأت الدولة العثمانية أن بحث الموقف فى مصر على المستوى الدولى يعد بمثابة تدخل فى شئونها .

(٤) صحتها الندوة .

(٥) إذا كان عرابى لا يعرف الانجليزية فكيف رأى فى الكتاب الأزرق الانجليزى عدة رسائل ومحررات سياسية مهمة؟ من الواضح أن عرابى كعادته نقل هذا الكلام من سليم النقاش دون أن يتمعن معناه أو مغزاه .
انظر سليم النقاش : المرجع السابق جـ ٥ ص٢٨ .

سيدى اللورد

أرى من الواجب أن أنبئ حضرتكم أن المسيو مانشينى[1] (وزير خارجية إيطاليا) أطلعنى على تلغراف ورد إليه من الكونت كورتى (سفير ايطاليا بالأستانة) مآله أن وزير خارجية الدولة العثمانية دعى إلية تراجمة شعارات ايطاليا واوستوريا وألمانيا والروسيا فسألهم أن يبلغ كل منهم حكومته شكر الجناب السلطانى على المساعدة التى ابدتها فى تسوية المسألة المصرية قال من رأى الجناب السلطانى فى أنه بناء على صيرورة جميع المسائل إلى حالة النظام بعد أن تشكلت الوزارة الجديدة على هيئتها المعروفة وصورتها المعلومة لم يبق لزوم لعقد مؤتمر دولى لعدم بقاء شىء يتفاوض المؤتمرون فى شأنه[2]أهـ .

وقد أبدى لى المسيو مانشينى الملاحظة الآتية وهى :

أن المسألة قد وصلت الآن فى دور جديد وهو أن الدولة العثمانية لا تأبى الاشتراك فى المؤتمر فقط بل هى تعارض فى أمر انعقاده فى الاستانة ثم قال لا مراء أن لوكلاء الدول الأوربية حرية الاجتماع وحق التفاوض فى المسألة ولكن لا يليق بأوروبا أن تعقد هذا الاجتماع فى غير العاصمة العثمانية كما أنه لا يليق بوكلائها أن يتذاكروا فى المسألة المصرية من غير علم الجناب السلطانى فأنها تعلم جيدا أن قراراتهم لا تكون حائزة لديه قبولا إذا صدرت على غير علم منه بالأمور التى تأسست عليها[3] .

ومن رأى المسيو مانشينى وجوب أخبار سائر الدول الأوربية بتلغراف الكونت كورنى لتنظر إلى ما فيه بعين الاعتبار فرجوته أن لا يفعل ذلك وقلت له أنك تقدر أن تكن متيقنا أن وكلاء الدول الأخرى لدى الباب العالى سلكوا من غير شك فى هذه المسألة مسلك الكونت كورنى أى أنهم نقلوا إلى حكوماتهم ما تلقوه من وزير الخارجية العثمانية وقلت له أيضا أن جميع الناس يرون الآن أنه لابد من عقد المؤتمر اشتركت الحكومة العثمانية

---

(١) المسيو مانشينى Mancini

(٢) نقلا عن سليم النقاش جـ ٥ ص٢٨ .

(٣) نقلا عن سليم النقاش جـ ٥ ص٢٨ .

فيه أو لم تشترك وأن ما صرَّح به وزير الخارجية العثمانية ليس إلا من قبيل سعى الذى يحاول به الجناب السلطانى فى تأجيل المؤتمر أو إبطاله ثم قلت له إذا فتحتم حضرتكم باب هذه المسألة فلا شك أن الحكومة العثمانية تنتهز الفرصة فتفسد جميع أعمالنا المتعلقة بها .

وقد زرت المسيو مانشينى بعد ذلك مرة أخرى وخابرته فى هذه المسألة ملحا عليه بما رجوته به سابقا فقبل أخيرا أن ينظر ما تخابره به سائر الدول فى هذا الشأن ليقف على آرائها[١] .

(١) نفسه ص٢٨ .

الفصل الخامس

الباب العالى ومؤتمر الآستانه

يستخرج من هذه الرسالة التلغرافية ثلاث مسائل مهمة الأولى اجتهاد الباب العالى ورغبته فى عدم عقد المؤتمر اعتقادًا منه أن مسائل مصر قد تمت تسويتها واستقامت أمورها بعد تشكيل وزارة راغب باشا فلم يبق من موجب للمؤتمر والثانية هو موافقة الدول الأربعة له وهى المانيا واستوريا وايطاليا والروسيا والثالثة اجتهاد انجلترا فى عقده ولو على غير رضى الباب العالى[1] وسعيها فى استمالة الدول إلى رأيها تنفيذا لأغراضها ولاخفاء أن الدول كانت تخشى أن يدفع الطمع انجلترا إلى الاستيلاء على القطر المصرى أو على قسم منه بحجة ظاهرة أو غير ظاهرة فكانت تحاول أن تقاومها وتشفع تلك المحاولة بممالأة الباب العالى واستمرت كذلك حتى أحس الانجليز بما كان فى خلد الدول ولا سيما حليفتهم دولة فرنسا ـ فأوعزوا إلى وكلائهم وسفرائهم أن يقنعوا الدول بحق نياتهم وأن يجعلوها على يقين من أنهم لا يقصدون تملك مصر ولا غيرها من بلاد الله ففعلوا واقنعوها اقناعًا ظهر بما تقرر من أن يوقع المؤتمرون على قرار يتعهد به جميع الدول وفى مقدمتها انجلترا انها لا تسعى البتة فى ضم أرض ما إليها أو الاستيلاء على مصر أو قسم منها أو الحصول على امتيازا ما سياسيا كان أو متجريا بدون أن يكون لسائر الدول نصيب منه فبناء على ذلك نجحت انجلترا فى مسعاها فمالت إليها الدول موافقة على عقد المؤتمر كما يتضح من كتاب بعث به السير (باجت) سفير انجلترا لدى الحكومة الإيطالية إلى اللورد غرانفيل وزير خارجية انجلترا مؤرخا فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٢ وهذا تعريبه .

سيدى اللورد :

أنبأنى المسيو مانشبنى أن السفير العثمانى أرسل إليه فى الليل الماضى منشورا واردا من الباب العالى مفاده أنه نبأ على انتظام أحوال مصر بحسن مسعى درويش باشا أى بناء على نجاح درويش باشا فى المهمة التى عهدت إليه ونظام أحوال مصر لم يبق البته من لزوم لعقد المؤتمر وأنه قال لموزوروسى بك (سفير الدولة العثمانية فى رومية[2])

---

(١) من الغريب أن يعقد المؤتمر فى الاستانة قبل موافقة تركيا على المشاركة فيه .

(٢) يقصد إيطاليا .

جوابا على ذلك المنشور أنه لا يقبل نفاذه ومؤداه بل يعتبر أنه بعد أن جرت المخابرات وقتا طويلا فى شأن المؤتمر وتقرر انعقاده فى هذا اليوم لم يبق من الوقت فرصة كافة لإستئناف تلك المخابرات بين الدول .

ثم قال لى أنه بعد أن حصلت هذه المقابلة بينه وبين موزوروسى بك أرسل فى الحال إلى الكونت كودتى (سفير إيطاليا فى الآستانه) تلغراف أوضح لهُ به جليا أن توقيف إنعقاد المؤتمر فى اليوم المعين لانعقاده بكلمة تصدر عن الباب العالى يُعَدُّ عنده ضعفاء أوجبنا وتكون الحكومة مسؤلة عنه وأنه نبأ على ذلك برغب فى إبطال ذلك التوقيف وفتح أبواب المؤتمر فى نفس هذا اليوم إذا كانت الأفادات المرسلة إلى بقية السفراء بالآستانه تأمرهم بالاشتراك فيه .

قال ومن رأيه إن المؤتمرين يمكنهم أن يؤجلوا فى الجلسة الأولى عقد الجلسة الثانية إلى أجل معين وذلك بعد ترتيب إدارة المؤتمر الداخلية والتوقيع على البروتوكول وأن تعرض قرارات هذا المؤتمر على الباب العالى إذا صدرت بإجماع الرأى كما هو الأمل فيتعين على الباب العالى حينئذ أن يختار أحد أمرين إما أن يستمر على عدم الرضا بقرار أوروبا الذى سيصدر عن وكلائها المؤتمرين وأما أن يعدل عن هذا العزم .

وقد تبين لى أن المسيو مانشينى غير واثق باقتدار هذه المساعى على استمالة الحكومة العثمانية إلى موافقة أوروبا إذا أصر الجناب السلطانى على عدم إرسال جنوده لمقاتلة عرابى باشا وتطويع العصاة وقد أبدى لى الملاحظه الآتية وهى : أىُّ التدابير يجب اتخاذها لإعادة الانتظام لأحوال مصر وأى الدول يا ترى تكلف باعادة هذا الانتظام ثم قال لى أنه كان حتى الآن ممن يجتنبون الدخول فى مثل هذه المباحث إجتنابا مطلقا غير أنه يُعتقد أن تشكيل وزارة راغب باشا لا يعد كافيا فى جعل المسألة المصرية حاصلة على مركز يرضى خواطر الدول وأنه من الواجب على أوروبا أن تجعل لصيانة مصالحها فى مصر ضمانة غير الضمانة القاصرة على ما لحزب الجهادية من النفوذ : وبعد ذلك قال لى أنه عرض هذه المسائل على مجلس نواب إيطاليا فى ١٢ يونيو الجارى وأن الجرائد عارضته فى بعضها وقاومته بحدة وعنف .

(ملحق) فاتنى أن أذكر لكم أن المسيو مانشينى اعترف أنه لم يكن من رأيه فى بادئ الأمر أن يعقد مؤتمر من غير أن تشترك الدولة العثمانية فيه ولكن الآن بعد أن تقرر ذلك لم يعد من المصلحة العدول إلى سواه[١] .

فصل

يتبين من هذه الرسالة أن إيطاليه وافقت انكلترا على عقد المؤتمر فى الآستانة رضى الباب العالى أو لم يرض[٢] كما تبين من غيرها سير الدول الثلاث نفس هذا السير بحيث يظهر أنه لم يبق من ممتنع عن الاشتراك فيه إلا الدولة العثمانية لاعتقادها أنه لم يكن من موجب لذلك[٣] وأن البلاد المصرية بلاد هادئة مطمئنة وأنه لم يحصل فيها أكثر مما يحصل فى كثير من ممالك أوربا المتمدنه على أن ما حصل كان بتدبير يد أجنبية لمعاكسة أعمالنا الوطنية الحقه وأنه لم يكن فى القطر المصرى تمرد عسكرى كما تدعى الحكومة الإنكليزية كذبا وزورا وتصادق أوربا على دعواها الكاذبه ويؤيد ذلك ما كتبه درويش باشا المندوب العثمانى فى تلغرافين بعث بهما إلى الآستانة فى ثالث وعشرين يونيو وهذا تعريب الأول منهما .

إلى جانب رياسة الوكلاء الفخيمة

زارنى اليوم رؤساء الجند وضابطان الجهادية الشاهانيه المصرية بالأسكندرية فألقى يعقوب باشا وكيل نظارة الحربية الخطاب الآتى بالنيابة عن جميع رؤساء الجيش والعساكر المصرية وهذا مفاد ما قال :

بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن جميع العساكر[٤] المصرية الشاهانية أتشرف بأن أصرح لدولتكم أن جميع الجنود المصرية على تمام الغاية من الخضوع والقيام على عهد الطاعة لجلالة مولانا السلطان الأعظم وأنهم مستعدون لإلقاء الأوامر الصادرة إليهم من لدن جلالته أية كانت وللنهوض بفروضهم وواجباتهم على ما ينبغى وفقاً لأحكام الآيات الشريفة الآمرة بالخضوع لأولى الأمر .

---

(١) نقلا عن سليم النقاش جـ ٥ ص ٣٠ .

(٢) وافقت إيطاليا على عقد المؤتمر لخشيتها من نوايا انجلترا للإنفراد باحتلال مصر ولكنها اعتذرت عن مشاركة بريطانيا فى التدخل الفعلى لإخماد الثورة أحمد شفيق : المرجع السابق جـ ١ ص ١٥٧ .

(٣) أرسل الباب العالى بعد ذلك (فى ٢٠ من يوليو) مندوبين من قبله للمؤتمر .

(٤) المقصود ضباط .

وأننا جميعاً لا غاية لنا إلا أن نكون حاصلين على رضى الجناب الشاهانى مسئونين بعنايته خاضعين لعظمته قائمين بخدمته وهو ما نعده خير الأمور لنا فى الدارين[١] ورابطة سعادتنا الحسية والمعنوية .

وفى إرسال دولتكم إلى مصر (وأنتم من أعظم مشيرى السلطنة وأقدمهم) لإصلاح أحوالها دليل واضح جلى على إنعطاف جلالته إلينا فنحن لذلك نصرح بشكرنا وامتناننا ونكن على مسامعكم العبادات الدالة على خضوعنا لمقام خلافته العظمى موضحين أننا مستعدون لإنفاذ أوامر الجناب الخديو بالدقة التامة فأرجو دولتكم أن تعتبروا كلامى هذا صادرا عن جميع الجنود المصرية الشاهانية فى أى محل وجدوا من هذه الديار[٢] أ هـ .

وبعد فراغه من هذا المقال أجبته بما يأتى :

إن السعادة الناشئة عن الخضوع لإرادة الخليفة الأعظم لا تحصل إلا بالانقياد لأوامر الجناب الخديوى وبما أن نيات جلالة مولانا السلطان المعظم موجهة بغير انقطاع نحو تحسين حال البلاد المصرية أعد نفسى سعيدا بأن أوضح للجنود الشاهانية المصرية حسن تعطفات الحضرة الشاهانية عليهم وأن أشكر لكم جميعاً ما أبديتموه من العواطف الدالة على خضوعكم ونبالة مقاصدكم .

أما التلغراف الثانى فقد أرسل إلى الآستانة فى اليوم المذكور ليخبر به عن تشكيل الوزارة الجديدة ومقاصدها وعما عزمت على إجرائه ثم زاد على ذلك بتصريحه .

أن من مقاصد وزارة راغب باشا عدم تغيير شىء من الحالة السياسية المقررة للقطر المصرى وقد صادف ذلك استحسانا وقبولا عند الجميع[٣] .

ولابد فى ما[٤] أظن من أن يعرض على الحضرة الشاهانية أن وكلاء الدول الأجنبية ماعدا قنصل انكلترا الجنرال أولا ثم قنصل فرنسا الجنرال ثانيا ، والجناب الخديوى والجهادية وجميع الأهالى راضون عما جاء فى لائحة النظار .

وأُعيد الآن ما قلته مرارا من أن النتائج الحسنة المرضية التى نتجت عن إجراء

(١) يقصد الدنيا والآخرة .
(٢) نقلا عن سليم النقاش جـ ٥ ص ٣١ .
(٣) كان أول عمل للنظارة أنها وضعت برنامجا لخطتها فى العمل يقوم على إلتزامها فى حكم البلاد بالمبادىء الدستورية ، وإنقاذ البلاد من الأخطار والدسائس المحيطة بها .
(٤) صحتها فيما .

التدابير الصادرة عن إرشادات الحضرة السلطانية قد جعلت لجلالته الفخيمة نفوذا عظيما وفوزا فى هذه الأقطار عجيبا .

أما ما يتعلق بحادثه الاسكندرية التى حدثت فى ١١ الشهر فقد تشكلت من أجلها لجنه[١] ذات ثلاثة فروع وشرعت فى أعمالها .

والله المسئول أن يقرن مساعى جناب ولى النعم بالفوز والتوفيق[٢] بوصول التلغرافين المذكورين إلى الاستانه كتب ناظر الخارجية موزوروسى باشا منشورا إلى جميع وكلاء الدولة العلية لدى الحكومات الاجنبية بمعنى ما ورد فى «تلغرافى درويش باشا ثم قال ومما تقدم يتضح جليا لسيادتكم أن مهمة درويش باشا جاءت باحسن النتائج فقد عاد إلى البلاد أمنها وسلامها واستتبت الراحه وساد النظام وابدى رجال العسكرية علائم الطاعة والخضوع التى من شأنها أن تشد رباط الاتحاد بين المتبوع الافخم ونائبه ورعاية الأمناء وأن تنزيل المفاسد من تلك الولاية وتستجلب رضى الدولة الأوروبية فبذلك صار يحلو لنا الأمل بما نعهد من عدالة الدول وتنزهها عن المقاصد السيئة أن تنظر بعين الاعتبار إلى هذه المقدمات والنتائج فيتأكد لديها إذ ذاك ما نحن عليه من حسن النيه والاجتهاد بفض المسألة المصرية وصرف مشاكلها وتحصل لها الثقة بأننا قد بلغنا الغاية المطلوبة ولم يبق من حاجه إلى إجراء تدابير غير التدابيرالتى تم اجراؤها إلى الآن من مثل التدابير التى يعسر علينا تحقق حصول الفائدة منها وانبعاث النفع عنها (يعنى بذلك الاستغناء عن عقد المؤتمر لعدم الثقة بحصول ما يترتب عليه الأثر المطلوب) وبناء على ذلك نتكل على غيرتكم ونباهتكم فى تأييد هذه المبادئ عند وزير الخارجية وأن توضحوا لحضرته أننا واثقون بموافقته على ما رأينا واعترافه بوجوب العدول عن عقد المؤتمر للنظر فى المسألة المصرية عدولا قطعياً إذ لم يبق له البته من لزوم[٣] .

وقدموا نسخة من هذا المنشور إلى جناب وزير خارجية الدولة التى أنتم فى وكالتنا لديها[٤] .

---

(١) تشكلت لجنة للنظر فى أمر تلك الحادثة مؤلفه من وكيل نظارة الجهادية يعقوب سامى وبطرس باشا غالى ، وياور الخديو وياور درويش باشا ، ومندوبى قناصل الدول الأجنبية وانعقدت فى الاسكندرية .

(٢) نقلا عن سليم النقاش : جـ ٥ ص ٣١ .

(٣) يتضح من ذلك أن الدولة العثمانية كانت غير راغبة فى عقد المؤتمر ، وتتهرب من ذلك خشية أن تتمكن انجلترا من استمالة الدول الأوربية إلى رأيها أما الدول الأوربية فإنها لم تمانع فى عقد المؤتمر .

(٤) سليم النقاش : المرجع السابق جـ ٥ ص ٣٣ .

الفصل السادس

مفتريات عمال الإنكليز فى مصر

بعث المستر كارترايث وكيل قنصل الإنجليز فى الإسكندرية إلى اللورد غرانغيل ناظر خارجية الحكومة الإنجليزية بتاريخ ٢٦ يونيه بكتاب مفترى أكثر فيه من التهويلات التى لا ظل لها من الحقيقة[١] وهذا تعريبه :

سيدى اللورد

لقد لاح لى أنه صار من المرجح الآن لدى حكومة الآستانة أن وزارة راغب باشا ستكون حسنة الإدارة وأن نفوذ عرابى باشا أخذ فى التناقص وأنه لم يبق من موجب للالتجاء إلى تدابير فعاله ووسائل مشددة فرأيت من الملائم أن أخبر من هذا المقام سفير جلالة الملكة بالآستانة أن ليس للأمن من أثر فى الديار المصرية بسبب ما يجريه المتحزبون للجهادية فيها من الأعمال الموجبة لفقدانه منها وأن نفوذ عرابى باشا أخذ فى النمو والإزدياد[٢] بحيث أصبحت اقتراحاته الآن أكثر صعوبة من اقتراحاته الماضية وأمست حالة الجهادية حالة عجب ، وكبر ، وتيه ، وخُيلاء وكل ذلك ناشىء عن بقاء عرابى باشا فى الوزارة (كل هذا كذب صريح فإن الجهادية متمسكة باحترامات قوانينها ولم تتداخل فى شىء ما بعد افتتاح مجلس النواب المصرى) . قال ـ ويؤيد هذا القول ما تلاقيه اللجنه المشكله للنظر فى حوادث ١١ يونيه من المصاعب فى وظيفتها فإن يعقوب باشا وكيل نظارة الجهادية وهو عضو جهادى فى هذه اللجنة يقاوم مجرى التحقيقات القانونية[٣] ويجتهد بالمعارضة والممانعة فيها حتى أن العضو الإنكليزى فى اللجنة

---

(١) كان هذا الخطاب ردا على البرقية التى تلقاها كارتريت من جرانفيل بتاريخ ٢٤ يونيو والتى أعرب فيها عن رغبته فى الوقوف على مجريات التحقيق الخاص بمذبحة الإسكندرية .
التفاصيل انظر . محمود الخفيف : المرجع السابق ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤ .

(٢) كان عرابى مغتبطا بتشكيل هذه النظارة لأنه كان يعلم مواقفها المؤيدة له ومساندتها لمواقفه ، ونتيجة لذلك أبدى إرتياحه وموافقته على تشكيلها .

(٣) بناء على توجيهات عرابى فى البرقية المرسلة منه إلى وكيل الجهادية حاول يعقوب سامى إبعاد التهمة عن الوطنيين وإظهار الفاعل الأصلى من الأجانب .
انظر محافظ الثورة العرابية محفظة رقم ٨ ملف ٥٣/د/٨ تلغراف من أحمد عرابى إلى وكيل الجهادية بتاريخ ١٤ يونيو ١٨٨٢ .

المذكورة اضطر أن يستعفى منها(١) وما بقاؤه إلى الآن فيها إلا لإتمام استنطاق بعض الجرحى ممن نحتاج اللجنة إلى شهاداتهم كل الاحتياج (وهذا كذب صريح أيضاً لأنه لم يقل أحد من الأعضاء الأجانب غيره بقوله هذا) .

قال - (زورا) وقد صرح بطرس باشا(٢) (وهو المندوب المدنى المعين من قبل الحكومة لينوب عنها فى هذه اللجنة) أن ما من أحد يستطيع أن يقرر أمام اللجنة ما لا يكون موجباً لرضى أحزاب الجهادية وأنه هو عينه مكره على إحتمال بقاء يعقوب باشا فى اللجنة حتى فى الحالة التى يكون فيها مخالفا لآرائه على خط مستقيم ولا يزال إلى الآن كثيرون من الأوربين فى السجون وهم الذين قبض عليهم أثر حادثة الشهر فإن يعقوب باشا يأبى إطلاق سبيلهم خيفة أن يكون ذلك موجبا لغضب الضباط أما حجته بعدم إخراجهم فهو قوله إنه إذا أفرج عنهم لا يكون بعد ذلك مسئولاً عن الأمن والسلام العموميين (ظاهر البطلان لأنه لم يكن فى السجن أحد من الأوربيين) .

قال - وقس عليه راغب باشا فإنه للأسباب عينها لا يستطيع إجراء شىء مخالف لرضى الجهادية ولدىَّ ما يثبت الآن أن سياسة سعادته ومآل أقواله فى محادثاته ومباحثاته وكيفية سلوكه كل ذلك صار مماثلا لسياسة رؤساء الجهادية ومآل أقوالهم بمعنى أنه صار موافقا لهم (لا دخل للجهادية فى السياسة مطلقا ولكنه حديث مفترى) .

قال - المستر كارترايت وكذلك مأمور ضبطية إسكندرية ووكيله اللذان لم يُعزلا إلى الآن جزاء تصرفهما السىء أثناء حوادث الفتنة لأنهما من حزب الجهادية وفوق ذلك لم يسألا عن شىء ولم يعاقبا كما أنَّهُ لم يعاقب أحدُ من عساكر المستحفظين الذين أساؤوا التصرف بما يفوق الوصف(٣) (وهذا تحكم استبدادى من المستر كارترايت لأنه لا يصح توقيع الجزاء إلا بعد إتمام التحقيق) .

قال - ومما زاد فى الطين بلة النيشان الذى أنعم به جلالة السلطان على عرابى باشا فى هذا الوقت(٤) المقلق فأنه رفع مقامه فى أعين الجميع وأعلى كلمته وشدد عزائم

---

(١) بعد أن طالبت لجنة التحقيق بتفتيش منازل الأجانب والوطنيين على السواء أوعز كارتريت إلى القنصل الفرنسى بأن ينسحبا معا من هذه اللجنة .

(٢) وكيل وزارة الحقانية .

(٣) سليم النقاش : المرجع السابق جـ ٥ ، ص ٣٥ . علماً بأن عرابى قام بالتعليق على بعض ما لم يعجبه من الكلام .

(٤) فى الرابع من يوليو سلم الخديو عرابى النيشان المجيدى من الدرجة الأولى مع الفرمان الممنوح له من السلطان الوقائع المصرية العدد ١٤٥٠ بتاريخ ٥ يوليو ١٨٨٢ . كما منح السلطان أوسمه أخرى لعدد من الضباط يقدر بمائتين تعبيراً عن تقديره لهم ومكافأة على ولائهم للسلطة .

الجهادية[١] وجعل عرابى باشا هو المشار إليه والمعنى به والمحدث عنه فإذا أظهر فى محفل عمومى أعدت له أسباب الاحتفال الفائق والاستقبال الشائق وإذا مرَّ بشوارع المدينة سار فى ركابه من دون سائر الوزراء جماعة من الخياله مثل الذين يسيرون فى ركاب الخديو (كأن المستر كارترايت يرعه أن الكرامة لا تجوز لأحد غير بنى جلدته) .

قال ـ ومما لا يجب التغاضى عنه هو أن عرابى باشا ليس حاصلا فقط على النفوذ التام ومع مزيه كونه لا يعارض فى مجلس الوزراء بل أن الجهادية أنفسهم هم أرباب الأمر والنهى والنقض والإبرام وأصحاب الكلمة النافذة فى جميع الإدارات التى لهم دخل ما فى أمورها فبات المحافظون لذلك والمديرون والمأمورون الملكيون فى جميع جهات القطر لا يستطيعون إلا إنفاذ أوامر الجهادية بل باتوا لا قوة لهم ولا سلطة ولا نفوذ كالرؤساء الجهادية لإدارة الأمور والأعمال مع ما يريدون[٢] (وهذا خلط لا حقيقة له إلا فى مخيلة المستر كارترايت) .

قال ـ والذى ذكرته هو عن الحقيقة وواقع الأمر (وما هو من الحقيقة فى شىء) ويزاد عليه أن فى المدينة إشاعات كثيرة عن تظاهر أحزاب الجهادية بالقسوة وتهددهم لمن كان من غير حزبهم وأن الضباط فى أى مكان وجدوا يتفوهون بما يوجب خوف الأوربيين ويلقون الخطب المثيرة المهيجة ورؤساء الجهادية لا يمنعونهم عن التظاهر بهذه الأمور ولا يخفى أن هذا الأمر كبير الأهمية يستلزم دقة النظر فيه والإلتفات إليه[٣] .

التوقيع

كارترايت

(إن هذا الكتاب يدل على عظم الرعب الذى استولى على قلب المستر كارترايت حتى صارت تنعكس المرئيات فى مخيلته) .

---

(١) أكد فرمان البراءة الصادر من السلطان أنه نتيجة لتحلى عرابى بالأمانة والكفاءة والمهارة أنعم عليه بالنيشان المجيدى من الطبقة الأولى مما رفع من قدرة فى أعين الجميع عن نص هذا الفرمان انظر . بردو لى : مرجع سابق ص١٦٣ .

(٢) النقاش جـ ٥ ، ص ٣٥ .

(٣) سليم النقاش : المرجع السابق جـ ٥ ، ص ٣٥ .

الفصل السابع

لجنة تحقيق ١١ يونيو

ومما يتعلق باللجنة التى شكلت لتحقيق حادثة ١١ يونيو ومعاكسة كارترايت لها قول الموما إليه فى تلغراف مخصوص بعث به إلى اللورد غرنفيل مؤرخا فى ٢٦ يونيو وهذا معربه :

سيدى اللورد :

أنبأت حضرتكم فى تلغرافى الأخير أن قد شكلت لجنة مخصوصة لتحقيق حادثة ١١ الشهر وأن المستر كوكسن عين المستر غروجان المتشرع الإنجليزى المقيم فى هذا الثغر عضواً إنكليزياً فى هذه اللجنة بناء على طلب محافظ الإسكندرية .

وقد التأمت هذه اللجنة وشرعت فى العمل وبينما هى أخذه فيه اعترضتها صعوبة مهمة وطرأ على مجرى التحقيق أمر ذو بال وهو هل يحق لها تفتيش البيوت والمنازل التى يشتبه فيها بوجود أشياء منهوبة فيها فألح وكيلا الجهادية والحقانية وهما معتمدا الحكومة المصرية فى اللجنة بوجوب هذا الحق متبادلا (كما أنه يباح دخول منازل الوطنيين وتفتيشها) ولإخفاء أن فى ذلك ما يدعو إلى اتهام الأوربيين بالسلب والنهب ويبعث على معاملتهم بمثل ما يعامل به الوطنيون المعتدون عليهم (كأن الأوربيين من نوع الملئكة لا من نوع البشر فى مخيلة المستر كارترايت) بل يكون فيه حجة للحكومة تنتحل بها عذرا حتماً[1] تنويه من معاكسة الأوربيين والتضييق عليهم فى حالة كونها لم تأت إلى الآن فى هذه المسألة أمر (لم يمض على اللجنة من تشكيلها غير ثلاثة أيام) يوجب الرضا عنها ولم تعزل أحدا من ضباط البوليس الذين وجدوا يوم حادثة ١١ «الشهر» فى مكان القطائع مجرئين بسوء تصرفهم سفلة القوم من العرب الثائرين على ما كانوا يفعلون .

فبناء على هذه الأحوال وغيرها مما ذكرته لحضرتكم فى رسالتى التلغرافية السابقة أمرت المستر فروجان أن ينسحب من اللجنة المختلطة السابق الإيماء إليها[2] .

---

(١) يقصد عما تنويه .

(٢) لم تستمر لجنة التحقيق فى عملها بل انفرط عقدها لأن قنصل انجلترا أمر مندوبه بالامتناع عن حضور جلسات اللجنة ومشاركة أعضائها فى مهمتهم لما تزرع به من إتهام أعضائها بالتحيز ومحاولة تبرئة الوطنيين من تبعه الحوادث التى وقعت خلال المذبحة ، وكذلك انتهج قنصل فرنسا نفس الخطة الرافعى : الثورة العرابية ص٢٩٩ .

ومن موجبات الأسف أن نرى وكلاء الدول هنا وقنصلياتها قد وافقوا على تشكيل هذه اللجنة قبل أن تأتى الحكومة المحلية بأدلة وبراهين تدل على حسن نيتها وصحة رغبتها فى أن تبحث بحثا دقيقا فى شأن الضباط المذكورين الذين يجب أن ينظر إلى سيرتهم التى تقدم بيان أمرها بعين الرأفه والاعتبار[١] .

ففى قوله من موجبان[٢] الأسف إلى آخر ما قال لى دليل على ضعف ثقته بعدالة أوربا ومصر معا[٣] وهذا برهان واضح على مقاصد الحكومة الإنكليزية وما تنويه من الاعتداء على المصريين .

(١) نقلا عن سليم النقاش : المرجع السابق جـ ٥ ، ص ٣٦ .
(٢) صحتها موجبات .
(٣) هذا مما ساعد على زيادة الخوف والقلق لدى الأجانب .